الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة بعنوان

الدور الاستراتيجي للامتيازات الجبائية

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالب:
- بوصخرية مراد

تحت إشراف الأستاذ:
- د نويري محمد الأمين

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
دغبوج تقي الدين	أستاذ محاضر ب	جامعة الشادلي بن جديد	رئيسا
نويري محمد الأمين	استاذ محاضر أ	جامعة الشادلي بن جديد	مشرفا ومقررا
بومعزة مروة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشادلي بن جديد	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): ...صراد بومحرزية.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....104078025.....

الصادرة بتاريخ: 2017/03/26.....

عن دائرة: ..الطارف.....

المسجل بقسم: الحقوق والعلوم السياسية.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

الامتيازات الجبائية كدور استثماري لترقية الاستثمار في ظل التشريع الجزائري.....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 09/06/2025

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة بعنوان

الدور الاستراتيجي للامتيازات الجبائية

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالب:

– بوصخرية مراد

تحت إشراف الأستاذ:

– د نويري محمد الأمين

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
دغبوج تقي الدين	أستاذ محاضر ب	جامعة الشادلي بن جديد	رئيسا
نويري محمد الأمين	أستاذ محاضر ب	جامعة الشادلي بن جديد	مشرفا ومقررا
بومعزة مروة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشادلي بن جديد	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2024–2025

شكر وعرفان

أتقدّم، بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على ما تفضلوا به من وقت وجهد وملاحظات علمية قيّمة أسهمت في تقويم هذا العمل وتطويره.

كما أعبر عن عميق تقديري وامتناني للمشرف نويري محمد الأمين، الذي كان رفيق دربي موجّها ومرشدا، فواكب مسيرتنا العلمية بصبر ودقة، ولم يدّخر جهدًا في توجيهنا ودعمنا في كل مراحل هذا البحث، فله مني كل الشكر والتقدير، سائلين الله أن يجزيه عنا خير الجزاء.

الطالب بوصخرية مراد

إهداء

إلى من غرَسوا في قلبي معنى الصبر، وأمدّوني بالدعاء والدعم طوال مسيرتي،

إلى والديّ الكريمين، رمز العطاء والسكينة،

إلى كل العائلة سندي في كل مراحل الحياة،

إلى كل أساتذة جامعة الشاذلي بن جديد

ونورالهدى، حنين، روميساء، سارة، ابتسام، بشكورة أحلام وتريكي شهرازاد

وجميع زملائي بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بالطارف

الطالب بوصخرية مراد

Designed by pngtree

قائمة الرموز والمختصرات

1/ باللغة العربية:

الإختصار	معنى الإختصار
ج ر ج ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ق إ م إ	قانون الإجراءات المدنية والإدارية
د ج	دينار الجزائري
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
د س ن	دون سنة النشر
ع	عدد

2/ باللغة الفرنسية:

L'abréviation	Le sens de l'abréviation
p	page

مقدمة

مقدمة:

تسعى الدول الحديثة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال توفير بيئة قانونية واقتصادية محفّزة وجاذبة للاستثمار، تُشجّع على خلق المشاريع واستقطاب رؤوس الأموال، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، التي باتت تفرض على الحكومات اعتماد أدوات تشريعية مرنة ومتطورة.

وتُعدّ التحفيزات والضمانات الجبائية من أبرز هذه الأدوات، إذ تشكّل آلية محورية في العلاقة بين الإدارة الجبائية والمستثمر، في إطار قانوني يُعزز الثقة، ويُوازن بين متطلبات المرفق العام ومصالح المتعاملين الاقتصاديين.

وبالنسبة للجزائر، فإن تجاوز الاعتماد التقليدي على العوائد النفطية، يمرّ حتما عبر إصلاح المنظومة الجبائية، بما يكفل تحفيز الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد الوطني، من خلال دعم القطاعات الحيوية ذات القيمة المضافة كالصناعة، الفلاحة، السياحة، والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك المؤسسات الناشئة.

وقد جسدت الدولة هذا التوجه من خلال إصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، إلى جانب ما تضمنته قوانين المالية السنوية من إجراءات تحفيزية، تُراجع وفقًا للأولويات الاقتصادية للمرحلة.

وتتجلى هذه الحوافز في جملة من الامتيازات الضريبية والجمركية والتسجيلية، الممنوحة للمستثمرين ضمن نظام قانوني منظم، تُشرف عليه هيئات مختصة، على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من حجم التحديات التي تواجه الجزائر، في ظل تراجع الإيرادات التقليدية للدولة، وتزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما يفرض مراجعة شاملة للمنظومة الجبائية لجعلها أكثر فعالية وتوازناً. كما تسمح هذه الدراسة بفهم التفاعل القائم بين البنية القانونية الجبائية وخيارات الاستثمار، وتسعى إلى تقييم مدى نجاعة النصوص الحالية، والكشف عن النقائص التي تعيق فعاليتها.

وتتوخى هذه الدراسة تحقيق أهداف علمية متعددة، من أبرزها: تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للضمانات الجبائية في الجزائر، تقييم السياسات الجبائية المنفذة في ضوء القانون رقم 22-18[1] وقوانين المالية ذات الصلة، والوقوف على مدى تأثير هذه المنظومة في تحريك النشاط الاستثماري، من خلال المعطيات الواقعية والميدانية المتاحة.

ناهيك على أن الدراسة تهدف أيضا إلى رصد العوائق القانونية والعملية التي تواجه المستثمر في الاستفادة من الامتيازات الجبائية، وطرح مقترحات قانونية كفيلة بتحسين فعالية النظام التحفيزي الحالي، بما ينسجم مع التجارب المقارنة الناجحة، ويؤسس لبيئة استثمارية قائمة على الثقة والشفافية.

وقد جاءت هذه الدراسة استجابةً لدوافع ذاتية نابعة من رغبة الباحث في معالجة موضوع قانوني حيوي يتقاطع فيه البعد النظري مع التحديات الواقعية، إلى جانب دوافع

[1] القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 الموافق ل:25 ذي الحجة 1443، والمتضمن قانون الاستثمار والصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 50 بتاريخ 28 يوليو 2022.

موضوعية تتعلق بندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل القانوني والتقييم العملي للسياسات الجبائية التحفيزية.

غير أن إنجاز هذه الدراسة لم يكن خاليًا من الصعوبات؛ إذ واجه الباحث عدة عراقيل، من بينها الطبيعة الحساسة للبيانات الجبائية، وصعوبة الوصول إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بتوزيع الامتيازات الضريبية حسب القطاعات والفئات.

وقد تمثلت أبرز هذه الصعوبات في امتناع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عن تزويدنا بالإحصائيات ذات الصلة، رغم مراسلتنا الرسمية وانتقالنا شخصيًا إلى مقرها المركزي بالعاصمة، وهو ما يُعد إخلالًا بمبدأ الشفافية الإدارية، وتجاوزًا لمقتضيات المادتين 204 و205 من الدستور الجزائري[2]، اللتين تُلزمان السلطات العمومية بضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة، لا سيما ما تعلق منها ببيانات الاستثمار والمالية العمومية.

كما واجهنا تشتتًا في المصادر وتضاربًا في المعطيات بين التقارير الرسمية، وهو ما تطلب جهدًا مضاعفًا في التحقق والمقارنة والتوثيق لضمان سلامة النتائج وصحة التحليل.

وبالرجوع إلى بعض الأدبيات الأكاديمية، نلاحظ أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بقيت محدودة، ومن بين أبرزها أطروحة الباحثة **فايزة خضار** من جامعة العربي بن مهيدي، والتي حللت من خلالها أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار، مشيرة إلى ضعف فعالية التطبيق الميداني رغم الإطار القانوني المتقدم. كما نجد دراسة تطبيقية للدكتور **عبد الله**

[2] التعديل الدستوري لسنة 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

طيبي، تناول فيها أثر الامتيازات الجبائية على التنمية المحلية، حيث خلص إلى أن التحفيزات تظل غير كافية ما لم تُدعّم بإصلاح إداري ومؤسساتي عميق.

غير أن دراستنا تميّزت بمحاولة الجمع بين التحليل القانوني المعمق للنصوص المنظمة للضمانات الجبائية، خاصة القانون 22-18، وبين تقييم ميداني واقعي لطبيعة تنفيذ هذه الضمانات ومدى نجاعتها، مستندين في ذلك إلى معطيات رسمية وأخرى ميدانية. كما انفردت الدراسة بتسليط الضوء على إشكالية غياب الشفافية كمحدد جوهري لفعالية النظام الجبائي، وبيّنت أثر ذلك من خلال تجربة مباشرة مع الجهات المعنية. فضلًا عن توظيف نصوص دستورية لضبط الإطار الحقوقي للنفاذ إلى المعلومة، ومقارنة التجربة الجزائرية ببعض النماذج الدولية، في محاولة لتقديم مقترحات واقعية قابلة للتنفيذ تُسهم في تحسين البيئة الاستثمارية الجبائية في الجزائر

وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية المحورية التالية:

- **إلى أي مدى تسمح منظومة الضمانات الجبائية، وفقًا لأحكام القانون 22-18 وقوانين المالية ذات الصلة، بتعزيز الاستثمار في الجزائر؟**

وتتفرع عنها التساؤلات الآتية:

1. ما هي الإشكالات القانونية والتنظيمية التي تعيق فعالية الضمانات الجبائية في الجزائر؟

2. وما مدى إمكانية الاستفادة من التجارب المقارنة في إصلاح الإطار الجبائي التحفيزي الوطني.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليلية – نقدية – مقارنة، سعت من خلالها إلى الجمع بين قراءة معمقة للنصوص القانونية والتنظيمية التي تؤطر منظومة الضمانات الجبائية، وبين تقييم واقعي يستند إلى تحليل إحصائي ومعطيات ميدانية متاحة حول مناخ الاستثمار في الجزائر. كما تم الاستناد إلى المنهج المقارن، من خلال دراسة نماذج مختارة من بعض التشريعات الدولية، قصد استخلاص أبرز الآليات الفعالة والممارسات الفضلى التي يمكن توظيفها لتطوير الإطار الجبائي الوطني بما ينسجم مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري وتحدياته

وقد تم تنظيم محتوى هذه الدراسة ضمن خطة ثنائية، خُصص فيها **الفصل الأول** للإطار النظري، حيث تناولنا في **المبحث الأول** الأسس القانونية والتنظيمية للضمانات الجبائية في الجزائر، بينما تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى الإطار المفاهيمي والوظيفي للسياسات الجبائية التحفيزية. أما **الفصل الثاني**، فقد خُصص للتحليل التقويمي والمقارن، من خلال **المبحث الأول** الذي تناول فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجزائري، **والمبحث الثاني** الذي استعرضنا فيه مجموعة من التجارب المقارنة في مجال التحفيزات الجبائية، بهدف الوقوف على مكامن القوة فيها وإمكانية الاستفادة منها في السياق الجزائري..

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للضمانات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار

يشكل النظام الجبائي أحد أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول لتوجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية، إذ لا يقتصر دوره على تعبئة الموارد المالية، بل يتعداه إلى التأثير المباشر في مناخ الاستثمار.

وفي هذا السياق، تبرز الضمانات الجبائية كآلية ضرورية لبناء الثقة بين الدولة والمستثمرين، من خلال إرساء قواعد قانونية واضحة ومستقرة تضمن الشفافية والعدالة في المعاملات الجبائية. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في الجزائر، التي سعت في السنوات الأخيرة إلى إدراج إصلاحات تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية عبر تطوير منظومتها الجبائية.

وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار النظري للضمانات الجبائية، من حيث أسسها القانونية والتنظيمية(المبحث الأول) وأثرها في تحفيز الاستثمار وتوفير مناخ اقتصادي أكثر استقرارًا وجاذبية(المبحث الثاني).

المبحث الأول: الأسس القانونية والتنظيمية للضمانات الجبائية في الجزائر:

تعد الضمانات الجبائية من الأسس التي تعزز البيئة الاستثمارية، حيث تسعى الحكومات لتوفير أنظمة ضريبية تشجع على الاستثمار عبر تقديم تسهيلات وإعفاءات للمستثمرين. تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات الجبائية بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

يتناول هذا المبحث الأسس القانونية والتنظيمية للضمانات الجبائية في الجزائر، ويبحث تأثير النظام الجبائي على جذب الاستثمارات وتعديلات التشريعات الضريبية لتحقيق هذا الهدف(**المطلب الأول**). كما يناقش دور الإصلاحات الجبائية في تحسين مناخ الاستثمار، وتقديم الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى التحديات التي قد تواجه تطبيق الضمانات الجبائية.(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: القواعد الدستورية والتشريعية للضمانات الجبائية:

تُعد القواعد الدستورية والتشريعية الإطار الأساسي الذي تُبنى عليه السياسة الجبائية في أي دولة، إذ تُحدد من خلالها حدود السلطة الجبائية، وحقوق وواجبات المكلفين. وفي السياق الجزائري، عرفت المنظومة القانونية تطورًا ملحوظًا من خلال مجموعة من النصوص التي تنظم الضرائب وتكفل ضمانات جبائية للمستثمرين(**الفرع الأول**)، إلى جانب إصلاحات دستورية وتشريعية (الفرع الثاني) هدفت إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الجباية وتشجيع الاستثمار(**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: النصوص القانونية المنظمة للضرائب والضمانات الجبائية:

تُعد المنظومة القانونية الجبائية في الجزائر إحدى الركائز الأساسية التي تضبط العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، وذلك عبر مجموعة من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية، وضمان الشفافية، والاستقرار القانوني. وتكمن أهمية هذه النصوص في كونها لا تكتفي بفرض الضرائب فقط بل تضمن كذلك حقوق المكلف وتمنحه ضمانات قانونية في مواجهة الإدارة.

أولًا: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

يُعد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الإطار المرجعي الأساسي الذي يُنظم الضرائب المباشرة في الجزائر، ويؤطر العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، بما يضمن الشفافية، العدالة، واحترام الحقوق الجبائية.[1]

تُعد الضريبة أحد أهم مصادر التمويل العمومي، وأداة فعّالة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وقد عرّفها الفقه بعدة صيغ، من أبرزها أنها: "فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل، كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وفقًا لمقتضى بيولوجيتها." [2]

[1] عبد الكريم بركات، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت، د ط، 1996، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص126.

كما عُرفت بأنها: "اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص بدافعها، وذلك بغرض نفع عام." [1]

وهي أيضًا "إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديده، مع التزام المكلف بتقديمه بدون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها من أجل تحقيق أهداف المجتمع."[2]

وانطلاقًا من هذا المفهوم، يُعد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (CDI) الإطار المرجعي الأساسي الذي ينظم مختلف أنواع الضرائب المباشرة في الجزائر. ويتضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام التي تنظم:

أ-ضريبة الدخل الإجمالي (IRG):

تُعد ضريبة الدخل الإجمالي من أهم مكونات النظام الضريبي المباشر في الجزائر، وقد تأسست بموجب قانون المالية لسنة 1991،[3] وجاءت لتعويض نظام الضرائب النوعية المتعدد المعدلات الذي كان معمولا به سابقًا، والذي شمل ضرائب متنوعة مثل: الأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، الرواتب والأجور، الدخل من الديون والودائع، الضريبة التكميلية للدخل، وغيرها.

وقد نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بضريبة الدخل،

[1] رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1971، ص 69.

[2] حامد عبد المجيد دراز، "المالية العامة"، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، دط، د س ن، ص 175.

[3] القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 57 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.

وتُفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي للمكلف بالضريبة." [1]وتُطبق هذه الضريبة وفق سلم تصاعدي يتراوح بين 0% و40%، مع حد أدنى يبلغ 60,000 دج، ما يُعبّر عن مبدأ العدالة الجبائية، رغم ما يُسجل من ملاحظات حول ارتفاع المعدلات وتأثيرها على بيئة الاستثمار.

وتتميّز هذه الضريبة بجملة من الخصائص، أبرزها بساطتها وشفافيتها، واعتمادها على التصريح الذاتي من طرف المكلف، ما يجعلها عرضة لصعوبات التطبيق في ظل ضعف الوعي الضريبي وقصور الإدارة الجبائية. كما أن هذه الضريبة لا تشمل بعض الدخول غير الرسمية، مثل تلك الناتجة عن الأعمال المنزلية أو الأنشطة الموازية، ما يؤدي إلى نقص في الحصيلة الجبائية[2].

ورغم أهمية السلم التصاعدي في تحقيق العدالة، إلا أن المعايير الاجتماعية والاقتصادية لا تؤخذ غالبًا بعين الاعتبار في تحديده. كما أن الاقتصار على الاقتطاع من المصدر لبعض الدخول فقط، يطرح إشكالات تتعلق بعدالة التحصيل وضغطه على السيولة المالية للمكلفين، مما يُضعف مبدأ الملاءمة الجبائية.

ب-الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

تُعد الضريبة على أرباح الشركات إحدى الركائز الأساسية في النظام الجبائي الجزائري، وتُفرض على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات والأشخاص المعنويون، وفقًا

[1] من القانون رقم 90-36، السابق ذكره.

[2] ناصر دادي عدون، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2001، ص 25.

لأحكام المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي تنص على تأسيس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو الدخول المحققة من طرف هذه الكيانات[1].

وقد جاء إقرار هذه الضريبة في إطار الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: تنظيم شكلي، يسمح بتأسيس ضريبة مستقلة على دخل الأشخاص المعنويين (شركات الأموال)، ما يشجع على إنشاء الشركات بصيغة جماعية؛ وتنظيم اقتصادي، يسعى إلى تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات لدعم قدرتها على النمو والانعاش الاقتصادي.

وتجسد هذه الضريبة مبدأ الفصل بين ضريبة دخل الأشخاص الطبيعيين وضريبة دخل الشركات، كما تُعد أداة لضبط جباية القطاع الإنتاجي بما يضمن الحفاظ على القدرات المالية للمؤسسات. وتُفرض هذه الضريبة بمعدل عادي قدره 30%، مع إمكانية تطبيق معدل مخفّض في بعض الحالات، حسب طبيعة النشاط والقطاع الاستثماري.

ج- طرق التقدير والتحصيل:

حيث ينظم القانون كيفية التصريح بالمداخيل، إجراءات التحصيل، وآليات الرقابة الجبائية، إلى جانب ضمان حقوق المكلفين، كآجال الطعن وضمانات المسطرة الجبائية. [2]

[1] المادة 85 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية عدد 85 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2006.

[2] محمد سعيد فرهودة، "مبادئ المالية العامة، الجزء الأول"، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دط، 1990، ص 140.

ثانيا: قانون الضرائب غير المباشرة:

يُعنى هذا القانون بتنظيم الضرائب التي تُفرض على الإنفاق والمعاملات، لا على الدخل أو الأرباح بشكل مباشر. وتُعتبر من الأدوات الأساسية لتمويل الخزينة العمومية، حيث تُفرض غالبًا ضمن أسعار السلع أو عند تنفيذ المعاملات القانونية، ما يجعل المكلف يتحملها بشكل غير مباشر.

من بين أبرز أنواع الضرائب غير المباشرة:

***الضريبة على القيمة المضافة (TVA)**: تُفرض على السلع والخدمات عبر مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، وتشكل موردًا هامًا في الميزانية العامة.

***حقوق التسجيل والطابع**: تُفرض على العقود والمعاملات الرسمية، مثل عقود البيع أو الإيجار أو التبرعات، وتُعتبر وسيلة لتنظيم الحياة القانونية والاقتصادية.

***الضرائب النوعية على بعض السلع**: وهي ضرائب تُفرض على سلع وخدمات معينة وتُعد جزءًا من سعرها، ويتحملها المستهلك النهائي. من بين هذه الضرائب:

-**رسم المرور**: يُفرض على الكحول والخمور والمشروبات المشابهة، ويُحسب بشكل ثابت بناءً على الكميات.[1]

[1] المادة 56 من قانون المالية لسنة 1998.

-**رسم الضمان:** يُطبق على مصوغات الذهب والفضة والبلاتين، ويُحتسب وفق الكميات المعروضة لإجراءات الضمان.

-**الرسم الداخلي على الاستهلاك:** يشمل منتجات مثل الجعة، السجائر، الكبريت الكيميائي، وأعواد الثقاب، ويُحتسب على أساس الكميات الموجهة للاستهلاك.[1]

-**رسوم أخرى لفائدة ميزانية الدولة:** تُفرض أيضًا على أساس الكميات المستهلكة، وتُخصص لدعم الميزانية العامة.[2]

كما يتضمن القانون عدة تدابير تنظيمية تهدف إلى حماية المكلف وتوفير بعض الإعفاءات، لا سيما في الحالات ذات البعد الاجتماعي أو التنموي، مما يعكس سياسة الدولة في التخفيف الجبائي والتحفيز الاقتصادي.

الفرع الثاني: تأثير الإصلاحات الدستورية والتشريعية على السياسة الجبائية:

تُعد السياسة الجبائية من أبرز أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُعبر عن اختياراتها في مجال توزيع العبء الضريبي، وتوفير الموارد العامة،

[1] المادة 52 من قانون المالية لسنة 1998.

[2] وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، على الموقع https://www.mfdgi.gov.dz/particuliers/irg-revenu-foncier-provenant-des-proprietes-baties-et-non-baties-louees-ar تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/18 بتوقيت 2:35.

وتوجيه الاقتصاد. وتخضع هذه السياسة لتغيرات مستمرة تُفرضها التحولات الداخلية والخارجية، ويُعد كل من الدستور والقانون بمثابة الإطار الناظم لهذه التوجهات.[1]

وفي هذا السياق، تكتسي الإصلاحات الدستورية والتشريعية أهمية بالغة، باعتبارها تعكس الإرادة السياسية للدولة في تحسين المنظومة الجبائية، وتعزيز مبادئ العدالة، الشفافية، والمردودية. فبينما تُرسي الإصلاحات الدستورية المبادئ العامة التي تقوم عليها العدالة الجبائية، تأتي التشريعات لترجم تلك المبادئ إلى قواعد عملية تُنظم العلاقة بين الإدارة والمكلّف، وتحدد نطاق الالتزام الضريبي وآليات الرقابة والطعن.[2]

حيث تخضع السياسة الجبائية في الجزائر، كما هو الحال في معظم الدول، لتأثير مباشر من المنظومة القانونية بمختلف مستوياتها، سواء من حيث المبادئ الدستورية الحاكمة أو من خلال التعديلات التشريعية المتكررة على القوانين الجبائية. وقد اتضح، عبر المسار الإصلاحي الذي انتهجته الدولة منذ التسعينيات، أن تجديد السياسة الجبائية كان جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز مناخ الاستثمار.[3]

[1] مختاري مصطفى، "السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، مجلد 25، العدد2، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 136.

[2] عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين، "الاصلاحات الجبائية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية (حالة النظام الجبائي الجزائري)" ، مجلة دراسات جبائية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 136.

[3] أنور عيدة مريم صيد، "الاصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة- 2002-2020،" مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، لمجلد 7، العدد1، جوان 2024، ص 222.

أولًا: التأثيرات الدستورية على السياسة الجبائية:

ساهمت التعديلات التي طرأت على الدستور الجزائري، خاصة في نسختي 1996 و2016، في ترسيخ مجموعة من المبادئ التي تُعد مرجعًا أساسياً في توجيه السياسة الجبائية.

وعليه فقد أصبحت الجباية، بموجب هذه التعديلات، محكومة بإطار دستوري يُحدد قواعدها العامة ويمنحها شرعية قانونية. ليختمها دستور 2020 كونه محطة هامة في مسار الإصلاحات الدستورية في الجزائر، أين كرّس مبدأ العدالة والمساواة في تحمل التكاليف العامة، وهو ما انعكس في السياسة الجبائية من خلال توجهها نحو اعتماد الضريبة التصاعدية، وتوزيع الأعباء بما يتناسب مع قدرة كل مكلف.[1]

ويُعد مبدأ الشرعية الجبائية من أبرز هذه المبادئ، إذ ينص على أن فرض أي ضريبة أو تعديلها لا يكون إلا بنص قانوني صادر عن السلطة التشريعية، مما يُرسّخ مبدأ الشفافية ويُخضع السياسة الجبائية لرقابة البرلمان، بما يعزز من مشروعية الجباية. [2]

[1] ميسوم خالد، "العدالة الضريبية كمعيار للأمن القانوني والاستقرار السياسي ومحاربة التهرب الضريبي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023، ص 767.

[2] تمازي موالي الحسن، "الاصلاح الجبائي واستراتيجية تحقيق التنمية البشرية"، دار الهلال، د ط ،المغرب، 2016،.ص 45.

كما أن مبدأ عدم الرجعية في تطبيق القوانين الجبائية يُشكل ضمانة أساسية لحماية المكلفين، حيث يمنع تطبيق أي تعديل ضريبي على وقائع سابقة، ويُؤمن استقرار العلاقة القانونية والمالية بين الدولة ودافعي الضرائب[1].

إلى جانب ذلك، أكّد الدستور على مبدأ العدالة والمساواة في تحمل التكاليف العامة، وهو ما انعكس في السياسة الجبائية من خلال توجهها نحو اعتماد الضريبة التصاعدية، وتوزيع الأعباء بما يتناسب مع قدرة كل مكلف[2].

إن هذه المبادئ مجتمعة تُوفر إطارًا قانونيًا ملزمًا يفرض على المشرّع والإدارة الجبائية الالتزام بسياسة ضريبية عادلة، مستقرة، وفعالة، مما يعزز من الثقة في النظام الجبائي ويضفي عليه طابعًا حقوقيًا مؤسسًا.

ثانيًا: التأثيرات التشريعية على السياسة الجبائية:

شهدت المنظومة الجبائية الجزائرية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي سلسلة من الإصلاحات التشريعية العميقة، استجابةً للتحولات الاقتصادية وتوجه الدولة نحو الانفتاح والتنافسية. تجلّت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة النظام الضريبي عبر قوانين مالية وتشريعية متتالية، هدفت إلى تبسيط الجباية وتوسيع قاعدتها.

[1] : كشيتي حسني، "العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الإجتماعية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر"،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المجلد ،06 العدد 01 بتاريخ ،2021 ص 369 370 (بتصرف)

[2] المرجع نفسه.ص 370.

تمثلت أبرز هذه التعديلات في استبدال النظام الضريبي النوعي المعقد بنظام موحد وشامل، يقوم على الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، إلى جانب الرسم على القيمة المضافة (TVA) كأداة رئيسية في تمويل الميزانية. كما أتاحت هذه القوانين إمكانية إدراج تحفيزات ضريبية للمستثمرين، من خلال الإعفاءات والتخفيضات، بهدف خلق بيئة مالية جاذبة للاستثمار.[1]

في الجانب الإجرائي، جاءت الإصلاحات لتبسيط القوانين الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، من خلال إصدار قانون الإجراءات الجبائية، الذي يُنظم التصريح، التحصيل، والطعون، ويُعزز الضمانات القانونية. وقد ساهمت هذه التحسينات، بالإضافة إلى رقمنة الإدارة الجبائية، في دعم فعالية السياسة الضريبية وتحديث أدواتها بما ينسجم مع متطلبات الشفافية والمردودية. [2]

وفي سياق مواصلة هذا النهج الإصلاحي، جاء قانون المالية لسنة 2024 ليُعزز هذه التوجهات من خلال إدراج تدابير جديدة تهدف إلى[3]:

---

[1] ناصر مراد، "تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد9، 2009، ص 67.

[2] عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر ، وزارة المالية، مقال الكتروني من الموقع : https://www.mf.gov.dz/index.php/ar"documentation-ar/grands-dossiers-arتم الاطلاع بتاريخ: 2025/05/25، بتوقيت: 4:50.

[3] زين الدين زديغة، حزمة من الاعفاءات الضريبية والمزايا الجبائية في 2024، مقال صحفي على جريدة المساء الإلكترونية، بتاريخ 11 جانفي 2024، على الموقع: https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-

تحفيز الاستثمار: من خلال إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) لتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز جاذبية مناخ الأعمال.

دعم القدرة الشرائية: عبر إعفاءات مؤقتة من الرسم على القيمة المضافة لعدد من المواد الأساسية، مثل دجاج التسمين، الديك الرومي، بيض الاستهلاك، الفواكه والخضروات الطازجة، والحبوب الجافة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

تعزيز الرقمنة والامتثال الجبائي: من خلال فرض غرامات على المكلفين الذين لا يلتزمون باكتتاب كشف المرتبات والأجور، وتطبيق غرامات تأخير على المتأخرين في التصريح، مما يُسهم في مكافحة الغش والتهرب الضريبي[1].

توسيع الوعاء الضريبي: عبر تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (9%) على منتجات جديدة، مثل نفايات المطاط، الزيوت المستعملة، وبعض المنتجات الغذائية الأساسية، مما يُسهم في دعم القدرة الشرائية للمواطنين. [2]

تُظهر هذه التدابير استمرار الدولة في تحديث المنظومة الجبائية بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع التركيز على تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتحقيق العدالة الضريبية.

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%تم الاطلاع بتاريخ: 2025/05/21، بتوقيت 2:34.

[1] زين الدي زديغة، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار:

تُعدّ بيئة الاستثمار من العوامل الأساسية التي تحدد قدرة أي اقتصاد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ويُعتبر النظام الضريبي أحد المكونات الجوهرية لهذه البيئة، حيث يُمكن أن يُشكّل حافزًا قويًا للاستثمار أو عائقًا يُثني المستثمرين عن الدخول إلى السوق.

أما في السياق الجزائري، شهد النظام الضريبي تطورات ملحوظة خلال العقود الأخيرة، بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية الاقتصادية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النظام الضريبي وبيئة الاستثمار في الجزائر، مع التركيز على الإصلاحات الأخيرة والتحديات القائمة.

أولاً: تطور النظام الضريبي في الجزائر:

منذ الاستقلال، مرّ النظام الضريبي الجزائري بعدة مراحل إصلاحية، كان أبرزها في عام 2007، حيث تم إدخال "الضريبة الجزافية الوحيدة" كآلية لتبسيط النظام الضريبي وتوسيع قاعدته. تُغطي هذه الضريبة الموحدة ثلاث ضرائب رئيسية: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على النشاط المهني، وضريبة القيمة المضافة، وتُطبق على المؤسسات التي لا يتجاوز رقم أعمالها 30 مليون دينار جزائري.[1]

كما شهدت السنوات الأخيرة تعديلات هامة، مثل تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات في بعض القطاعات، وتقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في المناطق

[1] ناصر مراد، المرجع السابق، ص74.

الجنوبية والقطاعات الاستراتيجية. على سبيل المثال، يُمنح المستثمرون في المناطق الجنوبية تخفيضًا بنسبة 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات[1] .

ثانيًا: تأثير النظام الضريبي على بيئة الاستثمار:

يلعب النظام الضريبي دورًا مزدوجًا في تشكيل بيئة الاستثمار:

أ. كحافز للاستثمار:

تُسهم الحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات والتخفيضات، في جذب المستثمرين، خاصة في القطاعات ذات الأولوية والمناطق الأقل نموًا. على سبيل المثال، تُمنح الشركات التي تُعيد استثمار أرباحها في القطاع الصناعي معدل ضريبة مخفض بنسبة 10% .[2]

ب. كعائق محتمل:

رغم الإصلاحات، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل تعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم استقرار السياسات الضريبية، مما يُسبب حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين.

[1] تصريحات المديرية العامة للضرائب، أهم التدابير الجبائية لسنة 2022، عبر محطة إذاعة الجزائر، يوم 2022/2/22، على الموقع: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5207تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2025/04/23، بتوقيت 00:10.

[2] عمارة نعيمة، خضار فايزة، "الامتيازات الجبائية خيار استراتيجي لتدعيم وتنويع الاستثمار الجزائري"، مجلة الاستاذ الباحث في الدراسات القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، العدد 9، مارس 2019، ص 76.

بالإضافة إلى ذلك، يُشكل التفاوت في تطبيق القوانين والبيروقراطية عوائق أمام تحسين مناخ الأعمال.[1]

ثالثًا: الإصلاحات الضريبية الأخيرة وأثرها على الاستثمار:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، من أبرزها:

إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP): لتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز جاذبية مناخ الأعمال.

تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات: تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 15% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما بقي المعدل 26% للشركات الكبرى[2].

[1] محمد بن الحوزي، "الاصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر"، رسالة ما جيستير، تخصص قانون خاص، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 14.

[2] كلمة معالي وزير المالية لعزيز د فايد، حول مشروع قانون المالية لسنة 2024، على موقع وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم : الخميس, 30 نوفمبر 2023 08:57 على الموقع: https://www.aps.dz/ar/algerie/15269تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/24، غلى الساعة: 14:57.

إعفاءات ضريبية للمستثمرين في المناطق الجنوبية: تُمنح الشركات التي تستثمر في المناطق الجنوبية تخفيضًا بنسبة 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات .[1]

تبسيط الإجراءات الضريبية: تم تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال اعتماد النظام التصريحي، حيث يتحمل المكلفون مسؤولية التصريح ودفع الضرائب، مما يُسهل الامتثال الضريبي ويُقلل من التهرب[2]

وعليه فإن التحليل يُظهر أن النظام الضريبي في الجزائر يلعب دورًا مزدوجًا في بيئة الاستثمار؛ فهو من جهة يُمكن أن يكون أداة فعالة لجذب الاستثمارات من خلال الحوافز والإصلاحات، ومن جهة أخرى قد يُشكل عائقًا إذا لم يتم تبسيط الإجراءات وتحقيق الاستقرار في السياسات الضريبية. لذا، فإن تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وضمان استقرار السياسات الضريبية، يُعدّ ضروريًا لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: دور الإصلاحات الجبائية في تحسين مناخ الاستثمار:

شهدت الجزائر خلال العقود الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى تعزيز مناخ الاستثمار، وذلك في إطار التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمارات المحلية والأجنبية. تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط النظام الضريبي، وتقديم حوافز ضريبية، وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

[1] علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 95.

[2] كلمة معالي وزير المالية لعزيز فايد، المرجع السابق.

يتناول هذا المطلب تحليل دور هذه الإصلاحات في تحسين مناخ الاستثمار، من خلال استعراض أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالحوافز الضريبية **(الفرع الأول)** وتأثير هذه الإصلاحات على المؤسسات الاقتصادية،**(الفرع الثاني)** ومدى استجابة المستثمرين لها**(الفرع الثالث)**

الفرع الاول: أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالحوافز للضريبية:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من التعديلات التشريعية في المجال الجبائي، تهدف إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي. تضمنت هذه التعديلات مجموعة من الحوافز الضريبية التي تستهدف مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على دعم المؤسسات الناشئة، وتشجيع الاستثمار في المناطق ذات الأولوية، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير.

أولا: دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة:

في إطار تشجيع ريادة الأعمال والابتكار، نصت التعديلات التشريعية على منح مزايا جبائية لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

من بين هذه المزايا: الإعفاء من حقوق نقل الملكية للاقتناءات العقارية المتعلقة بإنشاء نشاطات صناعية، وإعفاء العقود المتعلقة بتأسيس الشركات المنشأة من طرف حاملي علامة "مشروع مبتكر" من حقوق التسجيل.[1]

كما تم تمديد الإعفاءات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات الممنوحة لحاضنات الأعمال لمدة سنتين، قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الشروط.[2]

ثانيا: تحفيز الاستثمار في المناطق الجنوبية:

لتشجيع التنمية الاقتصادية في المناطق الجنوبية، تم تمديد التخفيض المقدر بـ50% على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات.[3]

يستفيد من هذا التخفيض الأشخاص الطبيعيون والشركات الموطنة جبائيًا وبصفة دائمة في الولايات المعنية.

ثالثا: دعم البحث والتطوير:

[1] زنات السعيد، عوينة فاطمة، "من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري: ماذا يعني التخلي عن الرسم على النشاط المهني(tap) واستحداث رسم محلي للتضامن Tls)) وفقا للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟، " مجلة الاقتصاديات المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص312.

[2] زنات السعيد، عوينة فاطمة، المرجع السابق، ص 312.

[3] المرجع نفسه، ص 313.

أقرت التعديلات التشريعية تخفيضًا من الربح الخاضع للضريبة، يوافق مبلغ النفقات المدفوعة في أنشطة البحث والتطوير المنجزة داخل المؤسسة، وكذلك تلك المدفوعة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال[1].

رابعا: تشجيع النشاطات السياحية:

في إطار دعم القطاع السياحي، تم تمديد تطبيق المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر بـ9% على الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي إلى غاية 31 ديسمبر 2027.[2]

خامسا: تعزيز الامتثال والانصاف الضريبيين:

شملت التعديلات أيضًا إجراءات لتعزيز الامتثال والانصاف الضريبيين، منها: إعادة تنظيم فرض الضريبة الجزافية الوحيدة، إعادة تأطير حق الاطلاع الذي تمارسه الإدارة، تحديد تاريخ احتساب أجل اكتتاب تصريح الوجود، تعزيز الضمانات القانونية الممنوحة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للتحقيق الضريبي، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومنح حوافز ضريبية لصالح الصكوك السيادية[3].

[1] أنور عيدة، مريم صيد، المرجع السابق، ص 223.

[2] أنور عيدة، مريم صيد، المرجع السابق، ص 224.

[3] حسان بوزنون،" قانون المالية 2025: تدابير جديدة لتعزيز القدرة الشرائية"، مقال صحفي تم نشره بتاريخ 2 جانفي 2025، في جريدة المصدر الاقتصادي الالكترونية على الموقع:

تُظهر هذه التعديلات التشريعية التزام الجزائر بتحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم حوافز ضريبية متنوعة تستهدف دعم الابتكار، وتشجيع الاستثمار في المناطق ذات الأولوية، وتعزيز الشفافية والامتثال الضريبي. ومن المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد[1].

الفرع الثاني: الإصلاحات الجبائية وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية:

شهد النظام الجبائي الجزائري في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز العدالة الضريبية وتحسين مناخ الأعمال. تأتي هذه الإصلاحات في إطار سعي الدولة إلى تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وتحفيز الاستثمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية.

اولا: التوجهات العامة للإصلاحات الجبائية:

تسعى الإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنظيمية، يأتي في مقدّمتها توسيع الوعاء الضريبي، وذلك عبر إدماج القطاع غير الرسمي

https://elmasdareliktissadi.dz/?p=16528&noamp=mobile&amp=1 تم الاطلاع عليها بتاريخ 2025/04/12، بتوقيت 1:23.

[1] حسان بوزنون، المرجع السابق.

في الدورة الاقتصادية، وتحسين آليات التحصيل بما يضمن عدالة الجباية وزيادة المردودية المالية للدولة.[1]

كما يُعد تبسيط الإجراءات الجبائية هدفًا محوريًا، إذ تسعى الإدارة الجبائية إلى تسهيل الامتثال الضريبي للمؤسسات، وتقليص التكاليف الإدارية التي تشكل في كثير من الأحيان عبئًا على المتعاملين الاقتصاديين، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ومن جهة أخرى، تولي الإصلاحات أهمية خاصة لمسألة تحفيز الاستثمار، من خلال تقديم حوافز وتخفيضات ضريبية لفائدة المؤسسات الناشئة والمشاريع ذات الطابع الابتكاري، ما يسهم في خلق مناخ تنافسي وجاذب للاستثمار[3]. وفي هذا السياق، تُعد الرقمنة في العمليات الجبائية من الركائز الأساسية للإصلاح، إذ تهدف إلى تحسين الشفافية وتقليص هامش الخطأ البشري، مع تسريع وتيرة المعالجة وتيسير التواصل بين المكلفين بالضريبة والإدارة.[4]

[1] شعوادي سفيان، "الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها "دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، لمجلد 7، العدد 2، 2023، ص 224.

[2] بولحيلة عبد الكريم، "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل –على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية–"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2017، ص 101.

[3] سعاد قوفي، صفاء زايدي، "الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة –دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية–،" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 181.

[4] المرجع نفسه، ص 102.

ثانيا: أبرز التدابير في قانون المالية لسنة 2023؛

جاء قانون المالية لسنة 2023 ليكرّس عددًا من التدابير الجبائية الداعمة للمؤسسات الاقتصادية، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. من بين أبرز هذه التدابير، تخفيض الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بنسبة 50% ولمدة خمس سنوات، وذلك لفائدة المؤسسات التي تستثمر في بعض المناطق، لا سيما الجنوبية منها، في محاولة لتقليص الفوارق الجهوية وتحفيز التنمية المحلية[1].

كما نص القانون على إعفاءات ضريبية للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة، خاصة تلك التي تنشط في مجالات التكنولوجيا والزراعة، بما يعكس توجّه الدولة نحو دعم الاقتصاد الرقمي والأمن الغذائي. وضمن سياق تسريع التحوّل الرقمي، تمّ اعتماد نظام الفوترة الإلكترونية وتوسيع التصريح الإلكتروني، وهو ما شكّل نقلة نوعية في تسهيل الامتثال الضريبي وتقليص البيروقراطية.

ثالثا: التدابير الجبائية في مشروع قانون المالية لسنة 2024:

أكّدت المديرية العامة للضرائب أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 تضمن 76 مادة ذات طابع جبائي، ركّزت بشكل أساسي على دعم الاستثمار وتحفيز الادخار الوطني. ومن بين الإجراءات اللافتة، نجد توسيع مجال تطبيق الرسم المخفض على القيمة المضافة (9%)، ليشمل بعض المواد ذات الطابع الصناعي والبيئي مثل نفايات المطاط،

[1] نقلا عن المديرية العامة للضرائب، مقال بعنوان الضريبة على ارباح الشركات، على الموقع، https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/ibs-ar تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/26، بتوقيت 1:54.

الإطارات المطاطية المستعملة، زيوت المحركات وزيوت التشحيم، مما يعكس توجهًا نحو تشجيع الاقتصاد الدائري والصناعات التحويلية.[1]

كما تضمّن المشروع إعفاءً من رسم الفعالية الطاقوية على تصدير بعض الأجهزة والمنتجات المصنعة محليًا التي تستوفي معايير النجاعة الطاقوية، في مسعى لدعم التصدير وتخفيض تكاليف الإنتاج. من جهة أخرى، شدد المشروع على تعزيز آليات مكافحة الغش والتهرب الجبائي، من خلال توسيع الرقابة وتنمية الموارد الجبائية بشكل أكثر فعالية، دون المساس بالمناخ الاستثماري[2].

وعليه انعكست هذه الإصلاحات الجبائية بشكل مباشر على ديناميكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. فقد أدت إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليص الأعباء الجبائية وتبسيط الإجراءات، وهو ما شجع على إطلاق مشاريع جديدة وتوسيع استثمارات قائمة. كما ساهم إدخال الرقمنة واعتماد التصريح الإلكتروني في زيادة معدلات الامتثال الضريبي، مما حدّ من حالات التهرب، وعزّز الثقة في الإدارة الجبائية.[3]

إلى جانب ذلك، تركّز جزء من الحوافز الجبائية على المناطق الداخلية والجنوبية، ما ساهم في تحفيز الاستثمار خارج المحاور الحضرية الكبرى، وساعد تدريجيًا في تقليص الفوارق

[1] ا قانون رقم 23-22 مؤرخ في 24 ديسمبر 2023، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادر في 28 ديسمبر 2023.

[2] زنات السعيد، عوينة فاطمة، المرجع السابق، ص 315.

[3] حابي عبد اللطيف، بن لدغم محمد، ''التصريحات الجبائية الإلكترونية: آلية فعالة لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية- دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد ،15العدد 1، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2025، ص 474.

الجهوية وتحقيق نوع من العدالة الاقتصادية المجالية[1]. وبالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة، لا تزال هناك حاجة إلى تقييم دوري لهذه الإصلاحات وتكييفها مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية لضمان استمرارية الفعالية وتحقيق الأهداف التنموية المرجوّة.

الفرع الثالث: مدى استجابة المستثمرين لهذه الإصلاحات:

شكلت الإصلاحات الجبائية التي باشرتها السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ركيزةً أساسية ضمن جهود تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد تفاوتت مستويات استجابة المستثمرين لهذه التعديلات تبعًا لطبيعة التدابير المتخذة ومدى وضوحها واستقرارها القانوني، إضافة إلى عوامل اقتصادية ومؤسساتية مرافقة.

بالنظر إلى التعديلات الأخيرة في قانون المالية لسنة 2025، يمكن تحليل مدى استجابة المستثمرين للإصلاحات الجبائية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

اولا: تعزيز الاستقرار القانوني والجبائي:

أبرزت التعديلات الأخيرة في قانون المالية لسنة 2025 توجه الحكومة نحو توفير بيئة قانونية وجبائية مستقرة. حيث لم يتم إدخال تغييرات جوهرية على النظام الضريبي، مما يعكس رغبة السلطات في طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار السياسات

[1] حابي عبد اللطيف، بن لدغم محمد، المرجع السابق ص 475.

الجبائية. هذا الاستقرار يُعد عاملاً حاسمًا في تعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل[1].

ثانيا: تحفيز الاستثمار من خلال الحوافز الضريبية:

تشكل الحوافز الضريبية إحدى الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية الهادفة إلى جذب الاستثمارات وتعزيز النمو. وفي هذا الإطار، تضمّن قانون المالية لسنة 2025 تدابير نوعية موجهة نحو دعم المؤسسات التي تستثمر في مجالات البحث والتطوير، وذلك من خلال تمكينها من خصم نفقاتها في هذا المجال بنسبة تصل إلى 30% من الأرباح المحاسبية، بشرط ألا تتجاوز سقفًا قدره 200 مليون دينار جزائري.

ويعكس هذا الإجراء توجّهًا استراتيجيًا نحو اقتصاد المعرفة، إذ يشجع المؤسسات الاقتصادية على تبني سياسات الابتكار والتحديث التكنولوجي، بدلًا من الاقتصار على نماذج الإنتاج التقليدية. فالدراسات الاقتصادية تؤكد أن الحوافز الجبائية المرتبطة بالبحث والتطوير تمثل عنصرًا محفزًا على زيادة الإنفاق في هذا المجال، ما ينعكس إيجابًا على تنافسية المؤسسة وعلى الناتج الداخلي الخام على المدى الطويل.[2]

وبالإضافة إلى الأثر المباشر على المؤسسة، تخلق هذه الحوافز ديناميكية اقتصادية أوسع، من خلال تشجيع تكوين شراكات مع الجامعات ومراكز البحث، وتحفيز استحداث مناصب عمل ذات قيمة مضافة عالية، لاسيما في قطاع التكنولوجيا

[1] شيحي حسين، لعلي عتيق، "سياسات اصلاح النظام الجبائي: دراسة حالة الجزائر"، المرجع السابق، ص 670.

[2] زينات أسماء، ''دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر''، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، 2017 ص115.

والصناعات المتقدمة. كما تسهم في تقليص فجوة التأخر التكنولوجي التي تعاني منها بعض المؤسسات الجزائرية مقارنة بنظيراتها في الأسواق العالمية.

وتشير بعض التجارب المقارنة، كالحالة التونسية والمغربية، إلى أن هذا النوع من الحوافز إذا ما تم دعمه بتبسيط الإجراءات الإدارية والوضوح في الشروط القانونية، يمكن أن يساهم بشكل فعّال في إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية.[1] ولذلك، فإن مدى فعالية هذا الإجراء في الجزائر مرهون بمدى وضوح النصوص التطبيقية وتوفر بيئة مؤسساتية ملائمة تضمن الشفافية والفعالية في التنفيذ.

ثالثا: استجابة المستثمرين المحليين والأجانب للحوافز الضريبية:

تشير الدراسات إلى أن الحوافز الضريبية في الجزائر، مثل تلك المقدمة عبر جهاز ANADE، لم تكن كافية بمفردها لتحفيز الاستثمار بشكل فعال. فقد أظهرت دراسة تحليلية للفترة من 2010 إلى 2019 أن العوامل غير الضريبية، مثل البيئة التنظيمية والبنية التحتية، تلعب دورًا أكبر في تحديد قرارات الاستثمار مقارنة بالحوافز الضريبية وحدها[2].

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة أخرى تغطي الفترة من 1995 إلى 2016 أن الحوافز الضريبية ليست العنصر الرئيسي في تعزيز الاستثمار، مما يشير إلى ضرورة تكامل

[1] زينات أسماء، المرجع السابق، ص 116.

[2] خضار فايزة، ''الامتيازات الجبائية ودورها في تدعيم الاستثمار''، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي، 2017/2016، ص 60 وما بعدها.

هـذه الحـوافز مـع إصـلاحات أخـرى، مثـل تحسـين النظـام المصـرفي والجمركـي، لتحقيـق أهـداف تنويع الاقتصاد الجزائري[1].

وعليـه فـإن الحـوافز الضـريبية، رغـم أهميتهـا، ليسـت كافيـة بمفردهـا لجـذب الاسـتثمارات. ينبغـي أن تُـدمج ضـمن إطـار شـامل مـن الإصـلاحات الـتي تشـمل تحسـين البيئـة التنظيميـة، تعزيز الشفافية، وتطوير البنية التحتية، كما يتضح من تجربة رواندا الناجحة.

[1] ميسوم خالد، المرجع السابق، ص 769.

المبحث الثاني: دور الضمانات الجبائية في تحفيز الاستثمار:

في ظل سعي الدولة الجزائرية إلى جذب الاستثمارات وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، برزت الضمانات الجبائية كأداة محورية لتحفيز المستثمرين وتعزيز ثقتهم في البيئة الاستثمارية. وقد تنوعت هذه الضمانات بين إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وتسهيلات موجهة خصيصًا للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة، (**المطلب الأول**) بالإضافة إلى آليات تعزز الاستقرار والشفافية في النظام الجبائي. (**المطلب الثاني**) ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر هذه الضمانات على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتقييم مدى فعاليتها في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرة الاقتصادية.

المطلب الأول: تأثير الامتيازات الجبائية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية:

تُعتبر الامتيازات الجبائية، كالإعفاءات والتخفيضات الضريبية، من أبرز أدوات جذب الاستثمار في الجزائر، لما توفره من حوافز مالية للمستثمرين. ويتناول هذا المطلب أثر هذه الامتيازات على الاستثمارات الوطنية والأجنبية (**الفرع الأول**)، مع التركيز على التسهيلات المقدمة للمؤسسات الناشئة (**الفرع الثاني**) ومقارنة فعاليتها بين المستثمرين المحليين والدوليين. (**الفرع الثالث**)

الفـــرع الأول: الإعفـــاءات والتخفيضـــات الضـــريبية وتأثيرهـــا علـــى جـــذب المستثمرين:

تُعَـدُّ الإعفـاءات والتخفيضـات الضـريبية مـن أبـرز الأدوات الـتي تعتمـدها الـدول لتحفيـز الاسـتثمار، حيـث تهـدف هـذه السياسـات إلى تقليـل الأعبـاء الماليـة علـى المسـتثمرين وتشجيعهم على إقامة مشاريع جديدة.

أولا: التأثير على الاستثمارات المحلية:

أدى اعتمـاد الإعفـاءات والتخفيضـات الضـريبية ضـمن مسـار الإصـلاح الجبـائي في الجزائـر إلى تطـور ملمـوس في حجـم الاسـتثمارات الوطنيـة، لا سـيما في القطاعـات ذات الأولويـة كالزراعـة والصـناعة. وتُبـيّن البيـانات الصـادرة عـن الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار خـلال الفـترة الممتـدة مـن 2005 إلى 2019، أن عـدد المشـاريع المحليـة المصـرّح بهـا ضـمن النظـام الجبـائي التفضـيلي شـهد زيادة واضـحة عقـب كـل تعـديل ضـريبي يوسـع مـن نطـاق الحوافز الجبائية.[1]

وقـد سـاهمت هـذه الحـوافز، وعلـى وجـه الخصـوص تلـك المتعلقـة بالإعفـاء مـن الضـريبة علـى أرباح الشـركات (IBS) والضـريبة علـى الـدخل الإجمـالي (IRG)، في خفـض

[1] بن عبيد سهام، المرجع السابق 531.

تكاليف الإنشاء والتشغيل، مما زاد من جدوى الاستثمارات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ويتضح من المعالجة القانونية لعدد من النصوص الجبائية، كقانون المالية لسنة 2017 وما بعده، أن الامتيازات الممنوحة في مناطق الجنوب والهضاب العليا أدت إلى تنشيط الاستثمار المحلي في تلك المناطق، وهو ما يظهر في ارتفاع عدد المشاريع المستفيدة من تخفيض بنسبة 50% في الرسم على الأرباح، وتمديد الإعفاءات لمدة خمس سنوات.[2]

هذه المعطيات تُظهر فعالية الأداة الجبائية كوسيلة لدعم التنمية الاستثمارية، متى توافرت الشروط المرتبطة بالاستقرار التشريعي والتسهيلات الإدارية.

ثانيا: التأثير على الاستثمارات الأجنبية:

أدت الحوافز الضريبية المقررة في الجزائر إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية أمام رؤوس الأموال الأجنبية، خاصةً في ظل المنافسة الإقليمية والدولية على استقطاب الاستثمارات المباشرة.

تشير دراسة بعنوان *"أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"* إلى أن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، مثل الإعفاء من

[1] بن شنهوة فريدة، "الإصلاح الجبائي في الجزائر وتأثيراته المحتملة على الاقتصاد الوطني"، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد8، العدد8، ديسمبر 2013،ص 35. (بتصرف)

[2] قريشي هاجر، عزي فريال منال، "دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر احصائيات الاستثمار في إطار وكالات: " ANDI، ANSEJ, ANGEM مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص 44.

الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، ساهمت في تقليل الأعباء المالية على المستثمرين الأجانب، مما زاد من تنافسية السوق الجزائرية مقارنةً بدول الجوار. [1]

اذ أوضحت الدراسة أن هذه الحوافز أدت إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية، خاصةً في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصناعة.

كما أن الاستقرار في النظام الضريبي ووضوح التشريعات المتعلقة بالحوافز الضريبية لهما دور مهم في بناء ثقة المستثمرين الأجانب، مما ساهم في استدامة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر[2].

حيث أن الحوافز الضريبية في الجزائر، بما في ذلك الإعفاءات والتخفيضات، لعبت دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصةً في القطاعات الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة من هذه الحوافز يتطلب الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال، وضمان الاستقرار التشريعي، وتبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب.

[1] طالبي محمد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 6،ص 327.

[2] المرجع نفسه، ص 327

الفرع الثاني: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة:

في إطار دعم الديناميكية الاقتصادية وتعزيز المبادرة المقاولاتية، أولت الجزائر أهمية خاصة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة من خلال سنّ تشريعات توفر لها تسهيلات جبائية ومحفزات قانونية تضمن انطلاقتها وتطورها.

أولًا: الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة:

تمثل المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة عنصرًا حيويًا ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، لما تمتلكه من قدرة على خلق الثروة، وابتكار الحلول التقنية، واستحداث فرص العمل، خصوصًا في ظل التحولات الرقمية والرهانات الاقتصادية الحديثة. وتماشياً مع هذا التوجه، سعت الدولة الجزائرية إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بهذه المؤسسات، من أجل تهيئة بيئة ملائمة لتأسيسها وتوسّعها، ودعم استدامتها في السوق الوطنية والدولية[1].

في هذا السياق، يشكل القانون رقم 22-18 المؤرخ في 10 ديسمبر 2018[2] أحد المحاور الأساسية في السياسة العمومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حدد القواعد العامة التي تحكم تأسيسها وتنظيمها ومرافقتها. ينص هذا القانون على جملة من التدابير الهادفة إلى إزالة العقبات الإدارية والمالية، وتوفير شروط المنافسة العادلة، مع

[1] بن حرز الله بلحطاب، "التحفيزات الجبائية المقررة لجذب الاستثمار على ضوء التشريع الجزائري (قراءة في قانون الاستثمار الجديد 22-18)"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 1320.

[2] القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، والمتعلق بالاستثمار، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 يوليو 2022.

التركيز على دعم الابتكار والتكنولوجيا. كما ينص على إنشاء جهاز وطني خاص بمرافقة المؤسسات الناشئة والصغيرة، وتعزيز آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين العموميين.[1]

وتدعيمًا لهذا التوجه، صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020[2]، الذي حدد شروط وكيفيات منح "علامة مؤسسة ناشئة" و"علامة حاضنة أعمال"، وهي خطوة تنظيمية تهدف إلى إعطاء هوية قانونية واضحة لهذا النمط الجديد من المؤسسات، وربطها مباشرة بمنظومة التحفيزات الجبائية والمالية. إن منح هذه العلامة لا يُعد إجراءً شكليًا فحسب، بل يشكل مدخلًا أساسياً للحصول على حزمة من الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات التسجيل العقاري، ودعم النفاذ إلى التمويل البنكي أو التشاركي. [3]

كما أن هذا الإطار القانوني جاء منسجمًا مع التوجهات العامة للدولة نحو الاقتصاد الرقمي، حيث رُبطت الامتيازات الجبائية بتحقيق القيمة المضافة التكنولوجية أو الابتكارية، ما يعكس إرادة المشرّع في تمييز هذه المؤسسات عن الأنشطة التقليدية، ومنحها وضعًا خاصًا في المنظومة الجبائية والاقتصادية.[4]

[1] بن حرز الله بلحطاب، المرجع السابق،ص 1321.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

[3] سارة بن صالح، "قراءة تحليلية في مستجدات القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 7، العدد1، 2023، ص 203.

[4] المرجع نفسه، ص 202.

وعليه، فإن هذا الإطار التشريعي والتنظيمي يمثل نقطة انطلاق أساسية لتكريس ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، ويُعدّ أرضية ضرورية لتفعيل باقي السياسات المالية والجبائية الموجهة لهذا القطاع.

ثانيًا: التسهيلات الجبائية المقررة في قانون المالية لسنة 2025:

جاء قانون المالية لسنة 2025 بتدابير جبائية جديدة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة. من بين هذه التدابير:

تخفيض من الربح الخاضع للضريبة: يُمنح تخفيض يوافق مبلغ النفقات المدفوعة في أنشطة البحث والتطوير المنجزة داخل المؤسسة، وكذلك تلك المدفوعة في إطار برامج الابتكار المفتوح، المحققة مع المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال[1].

إعفاءات من حقوق نقل الملكية: تُمنح إعفاءات من حقوق نقل الملكية للاقتناءات العقارية المتعلقة بإنشاء نشاطات صناعية، بالإضافة إلى إعفاء العقود المتعلقة بتأسيس الشركات المنشأة من طرف حاملي علامة "مشروع مبتكر" من حقوق التسجيل[2].

تهدف هذه التدابير إلى تشجيع المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة على الاستثمار في البحث والتطوير، وتسهيل إجراءات تأسيسها وتوسيع نشاطاتها.

[1] عفيف عبد الحميد، عوينان عبد القادر، "فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار (حالة الجزائر خلال الفترة 2018-2010)"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة اكلي محند الشريف، البويرة، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، 2020، ص 528.

[2] المرجع نفسه، ص 528

وعند مقارنة التسهيلات الجبائية الممنوحة في قانون المالية لسنة 2025 بالتدابير السابقة، يُلاحظ تطور في النهج المتبع لدعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة. ففي حين كانت التشريعات السابقة تركز على تقديم إعفاءات ضريبية عامة، جاء قانون المالية 2025 بتدابير أكثر تحديدًا، تستهدف دعم الابتكار والبحث والتطوير بشكل مباشر.

كما أن منح علامات مثل "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" أصبح مرتبطًا بالحصول على امتيازات جبائية محددة، مما يعزز من شفافية وفعالية هذه التسهيلات.[1]

وعليه تُظهر التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة في الجزائر، خاصة في ظل القانون رقم 22-18 وقانون المالية لسنة 2025، التزام الدولة بدعم هذا القطاع الحيوي. من خلال التركيز على الابتكار والبحث والتطوير، وتقديم حوافز جبائية محددة، تسعى الجزائر إلى خلق بيئة مواتية لنمو هذه المؤسسات، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

الفرع الثالث: مقارنة الامتيازات الضريبية بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية:

في ظل سعي الجزائر إلى خلق بيئة استثمارية محفزة، اتجهت السياسة الجبائية إلى منح امتيازات ضريبية لفائدة كل من المستثمرين الوطنيين والأجانب، غير أن طبيعة هذه الامتيازات ومجال تطبيقها يختلف باختلاف فئة المستثمر. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية مقارنة الامتيازات الجبائية الممنوحة لكلا الطرفين.

[1] محمد نبيل شايب، عمر الفاروق زرقون، "الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تطبيقية بولاية الوادي (الجزائر)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2025، ص 273.

أولًا: الامتيازات الضريبية للاستثمارات الوطنية:

تستفيد الاستثمارات الوطنية من عدة امتيازات تهدف إلى دعم المشاريع المحلية، خاصة في القطاعات ذات الأولوية والمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة. وتشمل هذه الامتيازات[1]:

أ- مرحلة الانجاز:

تُعد مرحلة الإنجاز من أهم المراحل التي يحتاج فيها المستثمر إلى الدعم والتسهيلات، نظرًا لما تتطلبه من نفقات تأسيسية وتجهيزات رأسمالية مرتفعة. ومن هذا المنطلق، وفّرت التشريعات الجبائية الجزائرية حزمة من الإعفاءات تهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية المصاحبة لبداية المشروع[2].

يُمنح المستثمر إعفاءً تامًا من الحقوق الجمركية على السلع والمعدات المستوردة التي تُستخدم مباشرة في عملية إنشاء المشروع الاستثماري، سواء كانت آلات إنتاج، تجهيزات تقنية، أو وسائل نقل مهنية. هذا الإجراء يهدف إلى تقليص كلفة التوريد وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة دون تحميل المستثمر أعباء إضافية.[3]

كما يُعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليًا، شريطة أن تكون موجهة بشكل مباشر لإنجاز المشروع

[1] من الموقع: https://embndjamena.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/investment-support-1/benefits-of-the-investment-law- تاريخ الاطلاع: 2025/05/12، بتوقيت 1:26.

[2] سارة بن صالح ، المرجع السابق، ص 198.

[3] محمد بودالي، فؤاد اوشاش، المرجع السابق، ص 150

الاستثماري. وتُعد هذه الخطوة ضرورية لتقليص التكاليف النهائية وتفادي تراكم الأعباء الجبائية في المراحل المبكرة من النشاط.[1]

ويستفيد المستثمر كذلك من إعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، إضافة إلى الإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري، عند اقتناء العقارات اللازمة لتوطين المشروع. وتهدف هذه الامتيازات إلى تسهيل تملك العقارات وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها، مع تقليل الأعباء المالية المرتبطة بالتسجيل والإشهار.[2]

علاوة على ذلك، تم إعفاء العقود التأسيسية للشركات، بما في ذلك زيادات رأس المال، من حقوق التسجيل، في مسعى لتحفيز المستثمرين على تأسيس كيانات قانونية ذات طابع إنتاجي، وتشجيع إعادة استثمار الأرباح في إطار توسعة النشاط.

كما يستفيد المشروع من إعفاء من الرسم العقاري لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء. وتعد هذه الميزة من بين الحوافز الهيكلية المهمة التي تمنح المشروع فترة استقرار مالي أطول، تُتيح له إعادة توجيه الموارد نحو تعزيز القدرات التشغيلية والإنتاجية.

ب- مرحلة الاستغلال:

بعد الانتهاء من مرحلة الإنجاز وبدء النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ينتقل المشروع الاستثماري إلى ما يُعرف بمرحلة الاستغلال، وهي المرحلة التي تبدأ فيها المؤسسة بتحقيق المداخيل وتحمل الأعباء التشغيلية الجارية. ونظرًا لحساسية هذه المرحلة من الناحية المالية،

[1] محمد بودالي، فؤاد اوشاش، المرجع السابق، ص 150.
[2] المرجع نفسه، ص 150.

خصص المشرّع الجزائري مجموعة من الامتيازات الجبائية لمرافقة المؤسسات خلال السنوات الأولى من التشغيل.

تتمثل أولى هذه الامتيازات في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة محددة تتراوح بين ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات. ويُمنح هذا الإعفاء وفقًا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي، حيث تستفيد المشاريع المنجزة في المناطق ذات الأولوية أو المؤهلة للاستثمار (مثل ولايات الجنوب والهضاب العليا والمناطق المعزولة) من فترات إعفاء أطول قد تمتد إلى عشر (10) سنوات. ويهدف هذا التدبير إلى منح المؤسسة فسحة زمنية كافية لاستعادة تكاليف الاستثمار وتحقيق التوازن المالي قبل الخضوع للعبء الضريبي الكامل[1].

بالموازاة مع ذلك، تُعفى المؤسسة أيضًا من الرسم على النشاط المهني (TAP) للفترة نفسها، وهو رسم يُفرض على رقم الأعمال المحقق داخل الإقليم البلدي. ويُعد هذا الإعفاء حافزًا مهمًا لتقليص التكاليف الجبائية الإجمالية، خاصة للمؤسسات ذات الطابع التجاري أو الصناعي التي تعتمد على حجم معاملات مرتفع في مراحل التشغيل الأولى[2].

كما أن بعض النصوص التنظيمية تمنح المستثمر، في حالات معينة، تخفيضات إضافية أو تمديدًا في فترات الإعفاء، إذا تم إدماج عناصر تكنولوجية أو بيئية في المشروع،

[1] مداخلة السيد وزير الصناعة حول مشروع قانون يتعلق بالاستثمار، بتاريخ 27 يونيو 2022، عبر موقع وزارة الصناعة https://www.industrie.gov.dz/intervention-projet-loi-investissement تاريخ الاطلاع: 2925/05/15، على الساعة: 3:45.

[2] مداخلة السيد وزير الصناعة، المرجع نفسه.

أو إذا تميّز باستحداث عدد معتبر من مناصب الشغل الدائمة، ما يُعكس التوجه التحفيزي المرتبط بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع.

إن هذه الامتيازات تهدف في مجملها إلى ضمان استقرار المؤسسات في سوق العمل، ومساعدتها على مواجهة التحديات الجبائية والإدارية خلال مرحلة التشغيل، مما يعزز من فرص استدامتها، ويشجع على إعادة استثمار الأرباح في مشاريع توسعية أو تجديد التجهيزات التكنولوجية.

ثانيا: الامتيازات الضريبية للاستثمارات الأجنبية:

في إطار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، تُمنح الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مجموعة من الامتيازات الجبائية خلال مرحلة الإنجاز، تهدف إلى تسهيل تنفيذ المشاريع وتقليل التكاليف الأولية. تُطبق هذه الامتيازات ضمن ثلاثة أنظمة تحفيزية: نظام القطاعات، نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة، وتُمنح وفقًا لشروط محددة.[1]

أولا: مرحلة الإنجاز في إطار الاستثمارات الأجنبية وفقًا للقانون 22-18:

يُولي القانون 22-18 أهمية خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يُقدم مجموعة من الامتيازات الجبائية خلال مرحلة الإنجاز، تشمل:

[1] فلاح خيرة، "الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18-"22، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامع. عمار ثليجي، الاغواط، المجلد 8، العدد1، 2024، ص 12.

أ. **الإعفاء من الحقوق الجمركية:** تُعفى السلع والتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع من الحقوق الجمركية، مما يُقلل من التكاليف المرتبطة بالاستيراد[1].

ب. **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA):** تُعفى السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليًا، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، من الرسم على القيمة المضافة، مما يُساهم في تقليل العبء الضريبي خلال مرحلة التأسيس.[2]

ج. **الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري:** تُعفى العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى العقود المتعلقة باقتناء العقارات الموجهة لإنجاز المشروع، من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، مما يُسهل الإجراءات القانونية والإدارية[3].

د. **الإعفاء من الرسم العقاري لمدة عشر (10) سنوات:** تُعفى الملكيات العقارية المستخدمة في إطار الاستثمار من الرسم العقاري لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء، مما يُوفر استقرارًا ماليًا خلال السنوات الأولى من المشروع. [4]

تُمنح هذه الامتيازات بشكل تلقائي بعد تسجيل المشروع الاستثماري لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، وتُشرف الوكالة على متابعة تنفيذ المشروع وضمان الامتثال للشروط المحددة.

[1] فلاح خيرة، المرجع السابق، ص 13.
[2] المرجع نفسه، ص13
[3] المرجع نفسه، ص 14.
[4] محمد بودالي، فؤاد اوشاش، المرجع السابق، ص 151

تُساهم هذه الامتيازات في تعزيز جاذبية الجزائر كموقع استثماري، من خلال توفير بيئة قانونية ومالية مشجعة للمستثمرين الأجانب، وتُعكس التزام الدولة بدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

ثانيا: مرحلة الاستغلال في إطار الاستثمارات الأجنبية وفقًا للقانون 22-18:

بعد دخول المشروع الاستثماري حيز النشاط الفعلي، يُمكن للمستثمر الأجنبي الاستفادة من امتيازات جبائية خلال مرحلة الاستغلال، تشمل[1]:

أ. **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**: يُعفى المستثمر من هذه الضريبة لمدة تتراوح بين ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، وذلك حسب النظام التحفيزي الذي يندرج ضمنه المشروع.

ب. **الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)**: يُعفى المستثمر من هذا الرسم خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

تُمنح هذه الامتيازات بعد تقديم طلب من المستثمر وإعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، الذي يُثبت الشروع الفعلي في النشاط الاقتصادي للمشروع. تُحدد مدة الاستفادة من هذه الامتيازات بناءً على شبكة تقييم تأخذ في الاعتبار عدة معايير، مثل موقع المشروع، عدد مناصب العمل المستحدثة، وتكلفة الاستثمار[2].

[1] محمد بودالي، فؤاد اوشاش، المرجع السابق، ص 156

[2] المرجع نفسه، ص 159.

تُساهم هذه الامتيازات في تعزيز جاذبية الجزائر كموقع استثماري، من خلال توفير بيئة قانونية ومالية مشجعة للمستثمرين الأجانب، وتُعكس التزام الدولة بدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

المطلب الثاني: آليات تعزيز الثقة الضريبية للمستثمرين:

تُعد الثقة الضريبية من الركائز الأساسية لاستقرار العلاقة بين الدولة والمستثمر، إذ تساهم في تحسين مناخ الأعمال وجذب رؤوس الأموال. ويتوقف تعزيز هذه الثقة على عوامل عدة، أبرزها استقرار النظام الجبائي، ووضوح المعاملات الضريبية وشفافيتها. (**الفرع الأول**) غير أن فعالية هذه الضمانات ترتبط بقدرة الدولة على تطبيقها ميدانيًا (**الفرع الثاني**) وتجاوز التحديات الإدارية والمؤسساتية التي قد تعيق تحقيقها. (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: استقرار النظام الجبائي وأثره على قرارات المستثمرين:

يُعد استقرار النظام الجبائي أحد أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ يوفر إطارًا قانونيًا واضحًا يمكن من خلاله التنبؤ بالتكاليف الضريبية المستقبلية وتقدير نسب المخاطر المالية. فالنظام الجبائي غير المستقر، الذي يعرف تعديلات متكررة أو غير متوقعة، يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني والاقتصادي، ويجعل بيئة الأعمال أقل جذبًا لرؤوس الأموال، سواء الوطنية أو الأجنبية[1].

وقد أدرك المشرع الجزائري هذه الأهمية، فعمل من خلال القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، على وضع مجموعة من المبادئ الهادفة إلى

[1] محمد بودالي، فؤاد اوشاش، المرجع السابق، ص 160.

ترسيخ استقرار الإطار القانوني والجبائي المنظم للاستثمار. وقد نص القانون صراحة على حماية الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ضد التغييرات التشريعية التي قد تطرأ بعد تسجيل المشروع، وهو ما يشكل تطورًا نوعيًا في التشريع الجزائري، ويمنح المستثمر ضمانًا قانونيًا بعدم المساس بالمزايا الجبائية الممنوحة له طيلة فترة سريانها.

في هذا السياق، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025 ليُرسخ هذا التوجه من خلال الحفاظ على استقرار النظام الجبائي، حيث لم يتضمن فرض أية ضرائب جديدة، بل جاء بمجموعة من التدابير الداعمة للاستثمار. من أبرز هذه التدابير تمديد التخفيض بنسبة 50% في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة خمس سنوات بالنسبة للمداخيل المحققة في مناطق الجنوب، مما يعكس سياسة ضريبية ذات طابع تحفيزي مستقر وموجه جغرافيًا نحو المناطق الأقل نموا. كما تم في إطار القانون نفسه تعزيز الإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة، وتوسيع الإعفاء من رسوم التسجيل والإشهار العقاري على العمليات المرتبطة بإنشاء أو توسعة المشاريع.[1]

إن هذا التماسك بين النصوص التشريعية الخاصة بالاستثمار والنصوص المالية السنوية، من حيث الحرص على الاستقرار والشفافية، يبعث برسائل طمأنة حقيقية للمستثمرين. كما يُظهر أن الدولة تتبنى نموذجًا جديدًا في إدارة السياسة الجبائية، يقوم على التوازن بين متطلبات تعبئة الموارد المالية للدولة، من جهة، وتحقيق الجاذبية الضريبية وتحفيز الاستثمار من جهة أخرى.[2]

[1] حابي عبد اللطيف، بن لدغم، المرجع السابق، ص 467.

[2] المرجع نفسه، ص 467.

وعليه، فإن تعزيز استقرار النظام الجبائي، إلى جانب الوضوح في النصوص والالتزام بالشفافية في التطبيق، يمثل ركيزة أساسية في جذب رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار المستدام، ورفع مستوى الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثاني: الشفافية في المعاملات الجبائية ودورها في تحسين بيئة الأعمال:

تُعد الشفافية في المعاملات الجبائية من الركائز الأساسية لتحسين بيئة الأعمال، إذ تسهم في تعزيز الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، مما يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي الطوعي وتقليل معدلات التهرب والغش الضريبي. في السياق الجزائري، أظهرت الدراسات أن تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة في الإدارة الضريبية يرفع من كفاءتها، من خلال توفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، مما يزيد من وعي الموظفين بأهمية الإفصاح ويقلل من الغموض في المعلومات المصرح بها.[1]

كما أن تبسيط القانون الضريبي يساهم في رفع درجة فهم محتواه، والالتزام بتطبيق المساءلة على كل المستويات الإدارية في الإدارة الضريبية، مما يجعل الموظفين يتحملون مسؤولياتهم ويلتزمون بتطبيق محتوى القانون، وبالتالي يقلل من انتشار الفساد الضريبي.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر رقمنة المنظومة الجبائية آلية لتحقيق الشفافية والحيادية في تطبيق القوانين، وإعطاء فعالية أكبر للنظام الجبائي الجزائري. فالتحول الرقمي يُعد منفذًا آمنًا للإحصاء وتطوير الخدمات وتحسينها، مما يسهل مراقبة الملفات الجبائية والتبادل السريع للمعلومات، ويُسهم في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

[1] بن حرز الله بلحطاب، المرجع السابق،ص 1321

كما أن تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية يُعد من المبادئ الأساسية للشفافية والنزاهة في المعاملات التجارية، حيث يُقلل من التلاعبات بالفوترة في المعاملات التجارية، ويُسهم في تكريس النزاهة والشفافية[1].

علاوة على ذلك، تُسهم الشفافية الضريبية في تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة بين المكلفين، ويُقلل من الفساد الإداري ونقص مداخيل الدولة.

وفي إطار تحسين جودة التصريحات الجبائية، تُعتبر المراجعة الجبائية عاملاً هامًا ضمن النظام الضريبي التصريحي، حيث تعمل على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي، وكشف وردع حالات عدم الالتزام، مما يُسهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

بالتالي، فإن تعزيز الشفافية في المعاملات الجبائية يُعد أمرًا حاسمًا لتحسين بيئة الأعمال، من خلال بناء الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية، وتقليل التهرب والغش الضريبي، وتحسين جودة التصريحات الجبائية، مما يُسهم في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثالث: تحديات تطبيق الضمانات الجبائية على أرض الواقع:

رغم ما كرّسه المشرّع الجزائري من ضمانات جبائية متعددة في النصوص القانونية، لا سيما في القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، بهدف تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز المستثمرين، إلا أن تطبيق هذه الضمانات على أرض الواقع لا يزال يواجه العديد من

[1] المرجع السابق، ص 1322

التحديات الهيكلية والمؤسساتية، التي تُضعف من فعالية هذه التدابير، وتُؤثر سلبًا على جاذبية المناخ الاستثماري[1].

من أبرز هذه التحديات ما يتعلق بالتعقيد الإداري والبيروقراطية، حيث يعاني المستثمر في كثير من الأحيان من تعدد الجهات المتدخلة في منح الامتيازات وتضارب الصلاحيات بين الإدارات، وهو ما يُطيل الآجال الإدارية، ويُفقد الضمانات الجبائية معناها العملي. كما يُلاحظ نقص في التنسيق الفعلي بين الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار[2]، كالوكالات المحلية والمركزية، مما يؤدي إلى ازدواجية في التقدير وتأخير في تنفيذ القرارات الجبائية ذات الطابع التحفيزي.

يُضاف إلى ذلك، أن بعض الإدارات الجبائية والجمركية تُعاني من نقص في الكوادر المؤهلة والمتخصصة في التعامل مع الملفات الاستثمارية، ما يُؤثر على حسن تطبيق الإجراءات الخاصة بالضمانات، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات المؤقتة أو الخاصة بالمؤسسات الناشئة والمستثمرين الأجانب. هذا النقص في التكوين المهني المتخصص يجعل بعض الأحكام القانونية غير مفعّلة ميدانيًا، رغم وضوحها في النص.

وعلى صعيد آخر، ورغم الاتجاه الرسمي نحو الرقمنة، إلا أن العديد من المنصات الإلكترونية لا تزال تفتقر إلى الاستقرار التقني وسهولة الاستخدام، مما يُعيق الانتقال الفعلي نحو شفافية المعاملات الجبائية. كما أن غياب آليات فعالة للتقييم والمراقبة يجعل من الصعب تتبع مدى احترام الإدارة الضريبية لالتزاماتها تجاه المستثمر، ويُضعف من إمكانية تقديم تظلمات فعالة وشفافة.

[1] بن حرز الله بلحطاب، المرجع السابق،ص 1323

[2] حابي عبد اللطيف، بن لدغم، المرجع السابق، ص 469,

ولا يمكن إغفال ضعف الوعي الضريبي لدى العديد من المستثمرين، خاصة في فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجهل الكثير منهم طبيعة الامتيازات المتاحة لهم، أو شروط الاستفادة منها، ما يؤدي إلى عدم تفعيل الضمانات الجبائية من الأساس. وهو ما يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات تواصل وتكوين أكثر فاعلية[1].

في المجمل، فإن تطبيق الضمانات الجبائية في الجزائر لا يواجه إشكالات تشريعية بقدر ما يواجه عراقيل إدارية وتنظيمية، تتطلب إصلاحًا هيكليًا وإرادة مؤسساتية لتعزيز الحوكمة الضريبية، وتفعيل النصوص القانونية بما يخدم فعليًا الأهداف الاقتصادية والتنموية المرجوة من منظومة التحفيزات الجبائية.

[1] حابي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 470

ملخص الفصل الأول:

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل الإطار النظري للضمانات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار في الجزائر، حيث تم التركيز على البنية القانونية والتنظيمية التي تؤطر السياسة الجبائية، مع إبراز التعديلات التشريعية الأخيرة، خاصة في ظل القانون 22-18 وقوانين المالية المتعاقبة. وقد أظهر التحليل أن تطور النظام الضريبي في الجزائر يسير باتجاه تعزيز الشفافية، تبسيط الإجراءات، وتحقيق التوازن بين متطلبات الجباية وتشجيع الاستثمار.

كما بيّنت الدراسة أن الحوافز الجبائية، بما في ذلك الإعفاءات والتخفيضات، تمثل أدوات فاعلة لتحفيز كل من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، خاصة عند اقترانها بإصلاحات مؤسساتية وهيكلية أوسع. وتُظهر نتائج التحليل أن فعالية هذه الضمانات لا تقاس فقط بنصوصها القانونية، بل بمدى تطبيقها على أرض الواقع، وبما توفره من استقرار ووضوح وشفافية للمتعاملين الاقتصاديين. ومن ثَم، فإن تعزيز الثقة الجبائية يُعد عنصرًا جوهريًا في أي استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تقييم فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجزائري

بعد أن تم في الفصل الأول عرض الإطار القانوني والتنظيمي للضمانات الجبائية، من حيث مصادرها الدستورية والتشريعية، وتحديد أهدافها في دعم الاستثمار، يقتضي المسار العلمي لهذا البحث الانتقال إلى مرحلة التقييم والتحليل، من أجل الوقوف على مدى فعالية هذه الضمانات في الواقع القانوني والاقتصادي الجزائري، ومدى قدرتها على تحقيق الغايات التي رسمها المشرّع، وعلى رأسها تشجيع الاستثمار الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

ويرتكز هذا الفصل على منهج تقويمي–تحليلي، يهدف إلى دراسة فعالية المنظومة الجبائية الممنوحة للمستثمرين في ظل القانون رقم 22-18، ومدى نجاعة تنفيذها من طرف الهيئات المختصة، مع التطرق إلى أهم العراقيل التي قد تحول دون تفعيل هذه الآليات بشكل فعلي. كما يُعتمد أيضًا على المقارنة القانونية، باعتبارها أداة علمية تتيح إبراز أوجه القوة والقصور من خلال عرض تجارب تشريعية أجنبية في مجال الامتيازات الجبائية، بهدف استنتاج سبل تحسين النظام الجبائي الوطني بما يعزز جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجزائري:

يشكل تقييم فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجزائري خطوة أساسية لفهم مدى انسجام النصوص القانونية مع الأهداف الاستثمارية المعلنة. فالقوانين وحدها لا تكفي ما لم تتجسد في حماية قانونية فعلية للمستثمرين وتُفعّل بآليات إدارية مرنة وشفافة. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مدى تكريس المشرّع لمبدأ الاستقرار الجبائي والأمن القانوني من جهة، واستجلاء العقبات العملية التي تواجه تفعيل هذه الضمانات على أرض الواقع من جهة أخرى.

المطلب الأول: مدى تكريس النصوص القانونية للضمانات الجبائية:

تُعدّ الضمانات الجبائية أحد أهم الآليات القانونية التي يعتمد عليها المشرّع في تعزيز ثقة المستثمرين، من خلال منحهم امتيازات واضحة ومستقرة تكفل تقليص العبء الضريبي وتوفير بيئة قانونية محفزة. وفي هذا السياق، يكتسي تقييم النصوص القانونية المنظمة للإعفاءات والتخفيضات الضريبية أهمية خاصة، ولا سيما في ظل القانون رقم 22-18[1] وقوانين المالية المتعاقبة، التي كرّست توجهًا جديدًا نحو ترسيخ مبدأ الأمن الجبائي وضمان الحماية القانونية للمستثمر في مواجهة أي تغيّرات قد تطرأ على المنظومة الضريبية.

[1] القانون رقم 22-18 المتضمن قانون الاستثمار، السالف ذكره.

الفرع الأول: تحليل الإطار القانوني للإعفاءات والتخفيضات الضريبية

تُعد النصوص القانونية المنظمة للإعفاءات والتخفيضات الضريبية أحد أهم أدوات السياسة الجبائية في جذب الاستثمار، إذ تبرز من خلالها إرادة المشرّع في تهيئة بيئة قانونية محفزة. ويقتضي تقييم هذه النصوص الوقوف عند مدى فعاليتها، استقرارها، وآليات تفعيلها الميداني.

أولا: قراءة تحليلية في النصوص المنظمة للإعفاءات والتخفيضات الضريبية:

لقد جاء قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 ليعيد بناء فلسفة الامتيازات الجبائية في الجزائر على أسس أكثر تحديدًا واستقرارًا، جامعًا بين الرؤية التنموية والاستجابة لمتطلبات الأمان القانوني للمستثمرين. وقد تميز هذا القانون ليس فقط بتوسيع نطاق المشاريع المؤهلة للاستفادة من الإعفاءات، بل بتحديد معايير موضوعية لتصنيفها، مثل التصنيف القطاعي، الجغرافي، والهيكلي، ما سمح بربط الامتيازات بطبيعة النشاط وموقعه وأثره على التنمية المحلية.[1]

وفي هذا السياق، يُعد التنصيص الصريح على إعفاءات جمركية وضريبية خلال مرحلتي التأسيس والتشغيل تحولاً نوعيًا في السياسة الجبائية، خصوصًا وأنه جرى لأول مرة إدراج إعفاء من ضريبة التسجيل وحقوق نقل الملكية والإشهار العقاري، وهي مصاريف

[1] الوكالة الوطنية للاستثمار ،AAPIعلى الموقع الالكتروني https://aapi.dz/regimes-dincitation/ تاريخ الاطلاع: 2025/05/30 ,بتوقيت 2:04.

كانت تُثقل كاهل المستثمر في المراحل الأولى من إنجاز المشروع. [1]هذا يعكس انتقالًا من مجرد تشجيع نظري إلى التأسيس لبيئة ضريبية واقعية قابلة للاستثمار، تتسم بالوضوح، القابلية للتنفيذ، وقابلية التنبؤ بالتكاليف.

وقد تكرس هذا التوجه من خلال قوانين المالية المتعاقبة، لاسيما قانون المالية لسنة 2023، الذي أتى بإجراءات جديدة ذات طابع استراتيجي، كالإعفاء المؤقت من الضرائب المفروضة على أرباح ودائع الاستثمار الإسلامي، والاعتراف بخصم تكاليف البحث والتطوير بنسبة تصل إلى 30٪، وهي إجراءات نادرة في الأنظمة الجبائية العربية، تندرج في إطار ربط السياسة الجبائية برهانات الابتكار والتكنولوجيا.[2]

ومن الناحية القانونية البحتة، يُعتبر إدراج هذه الامتيازات في نصوص تشريعية وتنظيمية ذات قوة ملزمة نقلة نوعية، لأنها تحول الحوافز من مجرد استثناءات تفضيلية إلى حقوق قانونية مكتسبة، تخضع لمبدأ الشرعية وتُمنح للمستثمر بشفافية وعدالة.[3]كما أن خضوع هذه الامتيازات لمعايير موضوعية ومعلنة، يجعلها خاضعة للرقابة الإدارية والقضائية، بما يرسّخ مبدأ الأمن القانوني الذي يمثل حجر الزاوية في كل تشريع اقتصادي مستقر.

غير أن هذه القوة الشكلية للنصوص القانونية لا تعني فعالية تلقائية، إذ ما تزال فعالية الامتيازات الجبائية مرهونة بعدة عوامل تنفيذية، أهمها وضوح مساطر الاستفادة،

[1] خليفي فاطمة وعثماني علي، "قراءة في قانون الاستثمار 18/22: الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، جويلية 2023 ، ص 269.

[2] بن حرز الله حطاب، "التحفيزات الجبائية المقررة لجذب الاستثمار على ضوء التشريع الجزائري –قراءة في قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، عمار ثليجي، الاغواط، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 1324

[3] المرجع نفسه، ص 1325.

تنسيق الجهات المختصة (مثل مديرية الضرائب، إدارة الجمارك، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وضمان معالجة ملفات الاستثمار في آجال معقولة. وفي هذا اولإطار، فإن غياب تطبيق موحد لبعض الامتيازات، أو فرض شروط غير منصوص عليها صراحةً، قد يُقوّض الثقة في النظام الجبائي برمّته.[1]

كما أن التحدي الأكبر يظل في الحفاظ على استمرارية هذه الامتيازات دون إخضاعها للتغييرات السياسية أو المالية الموسمية، وهو ما يفرض على المشرّع مستقبلاً تعزيز الطابع الاستراتيجي للسياسات الجبائية، وربطها بتقييم دوري لمردوديتها، سواء على مستوى تدفق الاستثمارات أو خلق مناصب الشغل، أو المردودية الضريبية بعيدة المدى.[2]

ثانيا التركيب القانوني للإعفاءات والخصومات:

إنّ من أبرز مميزات النظام القانوني الجديد للضمانات الجبائية في الجزائر، كما ورد في قانون الاستثمار رقم 22-18 ومراسيمه التنفيذية، اعتماده على تقسيم زمني دقيق للامتيازات الجبائية بحسب المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري. فلا تُمنح الحوافز الجبائية بشكل عام أو مفتوح، وإنما تُرتب وفقًا لطبيعة المرحلة التي يوجد فيها المشروع[3].

[1] عبد الرحمن بساها، "حدود الامتيازات الجبائية والجمركية: نحو سياسة استثمار أكثر فعالية في الجزائر"، جريدة الوطن، بتاريخ 20 نوفمبر 2024، متاح على موقع: www.elwatan.dz ، تاريخ الاطلاع: 2025/06/4، بتوقيت: 2:40.

[2] المرجع نفسه، على نفس الموقع بنفس التاريخ والتوقيت.

[3] APS، "Investissement : les avantages ne seront octroyés qu'après l'entrée en exploitation", APS Alger, 20/09/2022، sur le site: https://www.aps.dz/algerie La date: 8/6/2025, Time: 3:02.

أ: الإعفاءات الجبائية في مرحلة الإنجاز (En phase de réalisation

تُعد المرحلة التحضيرية من أخطر مراحل حياة المشروع، إذ تتسم بكثرة النفقات وقلة المداخيل، ما يجعل حجم التكاليف أحد العوامل الحاسمة في نجاح أو فشل المبادرة الاستثمارية. ولهذا فقد خصّص المشرّع لهذه المرحلة حزمة من الإعفاءات الجبائية والجمركية، نصّ عليها القانون رقم 22-18 والمراسيم التنفيذية الصادرة لتطبيقه، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 22-302[1].

تشمل هذه الامتيازات إعفاءً جمركيًا كاملاً على التجهيزات والسلع المستوردة المستعملة مباشرة في إنجاز المشروع، وهو ما يخفف العبء المالي المرتبط بالاستيراد، خاصة في القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا أجنبية أو تجهيزات متخصصة غير متوفرة محليًا[2]. كما يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) سواء عند الاستيراد أو عند الشراء المحلي للسلع والخدمات المرتبطة بالمشروع، بما يعكس اتجاها واضحًا نحو دعم سلسلة التموين وتقليل الضغط الضريبي على دورة الإنشاء.

علاوة على ذلك، نص القانون على إعفاء من رسوم التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، لا سيما للعقود التأسيسية للمؤسسة ولعقود اقتناء العقارات اللازمة لتجسيد الاستثمار. كما منح القانون إعفاءً من الرسم العقاري لمدة عشر (10) سنوات،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60 الصادرة بتاريخ، 21 صفر 1444 هـ / 18 سبتمبر 2022.

[2] فاطمة خليفي، عثمان علي، "قراءة في قانون الاستثمار /22 -18 الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة افاق للبحوث والدراسات، معهد الحقوق، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 274

اعتبارًا من تاريخ اقتناء العقار، في خطوة تهدف إلى تشجيع الاستثمار في البناء الصناعي والتجهيز العقاري طويل الأمد.[1]

هذه الحوافز الممنوحة في مرحلة الإنجاز تؤسس لقاعدة استثمارية مرنة وتقلل من المخاطر المالية في بداية المشروع، وهو ما يعكس نضجًا في تصور المشرّع لمتطلبات المستثمرين في المراحل الأولية ذات الحساسية العالية.

ب: الإعفاءات الجبائية في مرحلة الاستغلال (En phase d'exploitation)

بانتقال المشروع إلى مرحلة النشاط الفعلي، يشرع في توليد المداخيل ويبدأ في التفاعل مع السوق، وهنا يمنحه المشرّع مجموعة من الإعفاءات المرتبطة بالإنتاج والتشغيل، والتي تختلف بحسب النظام الجبائي الذي أُسند إليه المشروع (قطاعي، جغرافي، أو هيكلي).[2]

أبرز هذه الإعفاءات ما نص عليه القانون من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لفترات تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات ضمن النظام القطاعي، وتمتد من 5 إلى 10 سنوات بالنسبة للنظامين الجغرافي والمهيكل[3]. ويُشترط للاستفادة من هذه

[1] فاطمة خليفي، عثمان علي، المرجع السابق، ص 270.

[2] PwC الجزائر، E-alerte – Mesures introduites par la Loi n° 22-18 relative à l'investissement, sUr le site: https://fr.scribd.com/document/608028655/fr-algerie-pwc-e-alerte-mesures-loi-22-18-relative Date: 8/06/2025, time: 3:20

[3] Ibid.

الإعفاءات التزام المستثمر بالشروط المنصوص عليها في دفتر الأعباء، خصوصًا فيما يتعلق بعدد مناصب العمل، وطبيعة النشاط، وموقع المشروع.

كما أقر القانون إعفاءً من ضريبة النشاط المهني (TAP) خلال نفس الفترات، ما يقلّص من التكاليف الجبائية الجارية، ويتيح للمؤسسة أن تعيد استثمار أرباحها أو توسّع نشاطها في السنوات الأولى. ومن بين الإجراءات النوعية المستحدثة في هذا الإطار، ما ورد في قانون المالية لسنة 2023، والذي يتيح خصم نفقات البحث والتطوير (R&D) بنسبة تصل إلى 30% من الأرباح الخاضعة للضريبة، في حدود 200 مليون دينار جزائري. ويُعد هذا التدبير من بين أكثر الإجراءات ابتكارًا في النظام الجبائي الجزائري، نظرًا لربطه بين الامتيازات الضريبية وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا.[1]

وبهذا، تُظهر مرحلة الاستغلال توجهًا واضحًا نحو تحفيز المشاريع المنتجة والمبتكرة، وتعزيز قدرتها التنافسية، مع الحفاظ على نوع من العدالة الضريبية المشروطة بالأداء الاقتصادي الحقيقي.[2]

الفرع الثاني: مدى احترام مبدأ الأمن القانوني والاستقرار الجبائي:

يحظى مبدأ الأمن القانوني والاستقرار الجبائي بمركزية بالغة في التشريع الجزائري، حيث يضمن للمستثمر بيئة قانونية يمكن التنبؤ بها وتجنب التوترات المفاجئة. يسعى الفرع

[1] أنظر: المادة 171 من القانون المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة – المعدّلة في قانون المالية لسنة 2023 .المديرية العامة للضرائب، بيان حول امتيازات البحث والتطوير (APS ،(R&D الجزائر، 20 مارس 2024؛ ووزير الاقتصاد والمعرفة، إطلاق المنصة الرقمية للمزايا الضريبية للبحث والتطوير، APS الجزائر، 20 مارس 2023

[2] PwC ،الجزائرE-alerte. OP cet.

التالي إلى تحليل مدى تكريس هذه المبادئ في النصوص القانونية، وتقييم أثرها على تعزيز الثقة في المنظومة الاستثمارية.

أولاً: التجذّر القانوني لضمان الاستقرار التشريعي:

يشكل مبدأ الاستقرار القانوني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها فلسفة الاستثمار الحديث، وقد عمل المشرّع الجزائري من خلال القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الصادر في 24 جويلية 2022، على تكريس هذا المبدأ صراحة، عبر التنصيص على أن المشاريع الاستثمارية المسجلة ضمن هذا الإطار لا تُخضع لأي تعديل أو تغيير تشريعي لاحق يمس النظام الجبائي أو التحفيزي، إلا بموافقة مسبقة وصريحة من المستثمر المعني. وهذا ما يمثل اعترافًا صريحًا بما يُعرف في الفقه القانوني بـ "شرط التثبيت القانوني" أو legal stabilisation clause[1].

وتتجلى أهمية هذا المبدأ في أنه يُضفي طابعًا من الحصانة القانونية على الحقوق المكتسبة للمستثمر، ويحول دون خضوعه للتقلبات السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تعديل النصوص التشريعية أو التنظيمية، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويقلل من المخاطر القانونية[2]. فالمستثمر، لا سيما الأجنبي، يحتاج إلى بيئة قانونية واضحة ومستقرة،

[1] صلاح الدين صحراوي، "شرط الثبات التشريعي كآلية لضمان الاستثمارات في ظل القانون رقم 22-18،" مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة سي الحواس، بريكة، مجلد 7، عدد 2، 2024، ص260.

[2] فاطمة خليفي، عثمان علي، المرجع السابق،ص 273.

تتيح له حساب التكاليف والعوائد المستقبلية على مدى زمني معقول، وهو أمر لا يتحقق إلا بوجود ضمانات تشريعية تكفل ثبات الإطار الضريبي والجمركي المطبق عليه.[1]

وقد جاءت هذه الضمانات في انسجام تام مع متطلبات المؤسسات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذَين طالما شددا في تقاريرهما الدورية على ضرورة إدماج شرط الاستقرار القانوني في قوانين الاستثمار للدول النامية، كأداة لتعزيز الأمن القانوني وتحقيق الشفافية في التعامل مع رؤوس الأموال.[2]

ومن الناحية العملية، فإن تبني هذا الشرط في القانون 22-18 يُعد بمثابة رسالة تطمين موجهة إلى المستثمرين، بأن ما يقرره لهم القانون من امتيازات وإعفاءات لا يمكن التراجع عنه أو تغييره بأثر رجعي، وهو ما يمنع سلطة الدولة من المساس بحقوقهم المكتسبة دون سند قانوني مشروع أو رضى صريح من طرفهم.[3]

كما أن هذا المبدأ لا يُعد فقط أداة حمائية، بل هو عنصر من عناصر الحوكمة الجبائية الجيدة، حيث يُكرّس استمرارية السياسة المالية، ويُقلل من التردد في اتخاذ القرار الاستثماري، ويُشجع على الاستثمار طويل المدى، لا سيما في القطاعات التي تتطلب التزامات مالية كبيرة وأفقًا زمنيا ممتدا (كالبنية التحتية، الطاقة، والصناعة التحويلية).

---

[1] سارة محمد، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم. الجزائر"، رسالة ماجيستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008/2009، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] KHouatra Samia, Foreign Investment Guarantees In Algeria In Light Of The New Investment Law No22-18 ,Annales de l'université d'Alger, Volume 37, Numéro 2, 2023-07-13, p 11.

وعليه، فإن الاستقرار القانوني كما ورد في القانون 22-18، لا يُعد مجرد التزام سياسي عابر، بل هو مبدأ قانوني أصيل يضع المشرّع من خلاله حدًا للفوضى التشريعية المحتملة، ويضمن التوازن بين سلطة الدولة في تعديل القوانين، وحق المستثمر في الحماية القانونية والاستمرارية.

ثانياً: قوة الحقوق المكتسبة وقابليتها للمساءلة القضائية:

يُعد تحويل الامتيازات الجبائية إلى حقوق مكتسبة من أهم معالم تطور النظام القانوني للاستثمار في الجزائر. فبعدما كانت هذه الامتيازات في السابق تُمنح بقرارات إدارية مرنة قابلة للتعديل أو الإلغاء، أصبح المشرّع، بموجب القانون 22-18، يُضفي عليها طابعًا إلزاميًا، ما يجعلها تخضع لمبدأ الشرعية وتتمتع بالحماية القانونية الكاملة، شأنها شأن الحقوق التي تنشأ عن العقد أو النص القانوني[1].

وقد تم تكريس هذا التوجه من خلال إلزامية تسجيل المشروع الاستثماري لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، وهي الجهة الرسمية المخوّلة بمنح وثيقة "شهادة تسجيل الاستثمار"، التي تُعتبر الأساس القانوني لتمتع المستثمر بكافة الامتيازات الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون والمراسيم التنفيذية.[2] وبموجب هذا التسجيل، يصبح

[1] بن مغنية طاهر الأمين، مراح أحمد،" التحفيزات الجبائية للاستثمار على ضوء التشريع 18-22"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 8، العدد 2، 2024، ص 179.

[2] ينصّ المادة 25 من قانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 على أن:"للاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون، يجب أن يتم التسجيل المسبق للاستثمار لدى الوكالة عبر إطار ' guichet unique'...".وهذا التسجيل يتوّج فورًا بتسليم شهادة تسجيل الاستثمار التي تحتوي على قائمة المزايا الجمركية والجبائية الممنوحة للمستثمر .

من حق المستثمر الاستفادة من الحوافز المنصوص عليها، كما يحق له المطالبة القضائية بها في حال تعسف الإدارة أو رفضها غير المبرر لتطبيق النصوص القانونية.[1]

وهذا يعني أن الامتيازات الجبائية أصبحت قابلة للمساءلة القضائية، ويمكن التظلم بشأنها أمام الجهات القضائية المختصة، سواء الإدارية أو التجارية، أو حتى أمام هيئات التحكيم في حال وجود اتفاق خاص، لاسيما في حالات الاستثمار الأجنبي. فالإدارة الجبائية أو الجمركية لم تعد تتمتع بسلطة تقديرية واسعة تمكنها من حجب الامتياز أو تأويل النص بما يفرّغه من محتواه، بل أصبحت مقيّدة بقواعد قانونية واضحة ومحددة.[2]

ويُعتبر هذا التطور خطوة نوعية نحو تكريس دولة القانون في المجال الاقتصادي، إذ يجعل من القاعدة القانونية أداة مُلزمة للإدارة، ويحد من التعسف، ويُحقق نوعًا من التوازن بين مصالح الدولة في الرقابة والتحصيل، وحقوق المستثمر في الاستفادة من مناخ قانوني آمن.[3]

كما أن وجود آلية للطعن والتظلم، عبر اللجنة الوطنية العليا لتسوية منازعات الاستثمار، يمنح المستثمر وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوقه دون اللجوء مباشرة إلى

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Mallette de l'Investisseur – Comment obtient-on les avantages ?, Services du Premier Ministre, accès le 11 juin 2025, https://www.premier-ministre.gov.dz/fr/mallette-de-l-investisseur. Date le 8/6/2025, Time: 4:02.

[2] Chennoufi, Wassim. "La fiscalité des entreprises étrangères en Algérie : un levier d'attractivité", Revue des Sciences Commerciales 16, no. 4 (15 avril 2017): 119. .

[3] Ibid, P123.

القضاء، وهو ما يعكس إدراك المشرّع لأهمية توفير مسارات بديلة مرنة وعادلة لمعالجة الإشكالات المرتبطة بتفعيل الضمانات الجبائية.[1]

وفي السياق ذاته، فإن هذه الحقوق لا تكون مجرد وعود تنظيمية، بل تُدرج ضمن التزامات الدولة الجزائرية بموجب المعاهدات الثنائية والدولية الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمار، مما يجعل الدولة ملزمة دوليًا باحترامها، وإلا تكون عرضة للمساءلة أمام هيئات التحكيم الدولية، بما يهدد صورتها كوجهة استثمارية موثوقة.

ثالثاً: حدود التطبيق العملي وحماية المستثمر من المخاطر التشريعية:

رغم وضوح الإطار القانوني المنظّم للضمانات الجبائية وتكريسه مبدأ الاستقرار القانوني في نصوص القانون 22-18، إلا أنّ الفجوة بين النصوص والتنفيذ لا تزال تشكل إحدى أبرز الإشكاليات التي تواجه فعالية هذه الامتيازات على أرض الواقع. فنجاعة النظام القانوني لا تُقاس فقط بجودة الصياغة التشريعية، بل تتحدد بمدى قدرة المؤسسات الإدارية على احترامها وتفعيلها وفقًا للآجال، وبالقدر الذي يحقق ثقة المستثمر.[2]

ومن أبرز مظاهر هذا القصور، البيروقراطية الإدارية وتعدد الجهات المتدخلة في منح الامتيازات، حيث لا تزال الإدارة الجبائية والجمركية وبعض الهيئات المحلية تحتكم إلى تفسيرات متفاوتة للنصوص، وتطلب وثائق أو تأكيدات خارج ما هو منصوص عليه في

[1] Ibig, P124.

[2] Zouiten Abderrezak,La Mise En œuvre Des Avantages Exceptionnels Dans La Nouvelle Législation Algérienne De L'investissement,Revue Des Sciences Humaine, Volume 28, Numéro1, 2017, p16,

التشريع. وهو ما يُحدث في الغالب عراقيل تأخيرية في تفعيل الامتيازات، أو يُفضي أحيانًا إلى حرمان بعض المستثمرين منها تعسفًا، خاصة في المناطق الداخلية[1].

كما أن بعض نصوص قوانين المالية السنوية تُدخل تعديلات فجائية قد تؤثر على النظام الجبائي العام، وهو ما يُنتج نوعًا من "عدم الاتساق" بين القوانين القطاعية (كقانون الاستثمار) والقوانين الأفقية (كقانون المالية)، مما يُهدد الاستقرار القانوني رغم وجود ضمانات نظرية. ففي حالات عديدة، تم إدخال رسوم إضافية أو تعديل نسب ضرائب معينة دون التنصيص على استثناء المشاريع المسجلة وفق القانون 22-18، وهو ما يُثير إشكاليات في التطبيق، ويستدعي تدخلًا تشريعيًا لضمان التناغم بين مختلف النصوص[2].

أما على الصعيد القضائي، فإن بطء الإجراءات الإدارية واللجوء المتكرر إلى القضاء الإداري، بدل آليات التسوية البديلة، يرفع من تكاليف النزاع ويُطيل أمد الاستفادة من الامتيازات، وهو ما يتنافى مع مبدأ الفعالية والاستقرار[3].

وفي إطار حماية المستثمر من المخاطر التشريعية والتنظيمية، يظل الرهان الأساسي قائمًا على تفعيل دور الآليات المؤسساتية المستحدثة، مثل: الشباك الوحيد المندمج، واللجنة الوطنية للطعن، التي يجب أن تتحول من هياكل شكلية إلى أجهزة عملية للفصل

[1] IBid. P18.

[2] Hamidi، Lies. "La loi N° 22-18 du 24 juillet 2022 relative à l'investissement : Garanties accordées, stabilité de la loi et autres procédures de règlement des conflits." ECOTIMES، 19MAi2024, Sur le site: https://ecotimesdz.com/la-loi-n-22-18-du-24-juillet-2022-relative-a-linvestissement-une-nouvelle-approche-du-developpement-economique-et-des-objectifs-clairement-affiches/ Date: 10/06/2025, Time: 4:50.

[3] Zouiten Abderrezak, OP cet. P 20.

السريع والملزم في النزاعات ذات الطابع الجبائي. كما يُستحسن توسيع قاعدة التفسير الملزم للنصوص، من خلال نشر تعليمات واضحة من المديرية العامة للضرائب تُلزم المديريات الجهوية والمحلية بتفسير موحد للنصوص الجبائية المرتبطة بالاستثمار.

وبذلك، يمكن القول إن حماية المستثمر من مخاطر التحول التشريعي والإداري، لا تتأتى فقط من خلال سن النصوص، بل من خلال حسن تطبيقها، واستقرار تفسيرها، وشفافية مساطرها، وهو ما يفتح المجال أمام بيئة استثمارية متوازنة قائمة على الحقوق القانونية القابلة للتنفيذ وليس على وعود سياسية أو تعهدات مرنة.

يتبين من خلال ما سبق أن مبدأ الأمن القانوني والاستقرار الجبائي قد وجد له موطئ قدم في التشريع الجزائري، لاسيما من خلال قانون الاستثمار 22-18. غير أن تحقيقه الفعلي يظل مرهونًا بصرامة التنفيذ، وتنسيق الجهات المعنية، وتوحيد التفسير الإداري، بما يضمن استمرارية الامتيازات وثقة المستثمر في المنظومة الجبائية.

رابعا: الإشكالات العملية في تطبيق الضمانات الجبائية:

على الرغم من الإصلاحات التشريعية التي شهدها النظام الجبائي الجزائري، لا يزال تطبيق الضمانات الجبائية يواجه تحديات عملية تؤثر على فعاليته. تشير الدراسات إلى أن البيروقراطية الإدارية، التأخيرات في الإجراءات، والتعسف الإداري، تُعد من أبرز العوائق التي تعترض تنفيذ الامتيازات الجبائية المقررة في قانون الاستثمار 22-18. [1]

[1] امقران راضية، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-"18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، مجلد 7، العدد 1، 2023، ص 3425.

علاوة على ذلك، يُلاحظ غياب التنسيق بين الجهات المتدخلة، مثل الضرائب، الجمارك، ووكالة ترقية الاستثمار، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتضارب القرارات. كما أن ضعف التقييم المؤسسي للأثر الحقيقي لهذه الامتيازات يُقلل من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة. لذلك، يتطلب الأمر معالجة هذه الإشكاليات لضمان فعالية الضمانات الجبائية وتعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر.[1]

الفرع الثالث: غياب التنسيق بين الجهات المتدخلة في تفعيل الامتيازات الجبائية:

يُعد التنسيق الإداري بين مختلف الهيئات الحكومية عنصرًا محوريًا لضمان فعالية الضمانات الجبائية. لكن في الجزائر، لا تزال هذه الآليات غير مترابطة بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات والمماطلة المدقعة.

أولًا: تعدد الجهات وتضارب الصلاحيات :

يُعد تعدد الجهات الإدارية المتدخلة في تفعيل الامتيازات الجبائية من بين أبرز الإشكالات العملية التي تُضعف من فعالية النظام التحفيزي في الجزائر. فالسلطات الضريبية، والجمارك، ووكالة ترقية الاستثمار (AAPI)، تمثل ثلاث هيئات رئيسية يفترض أن تتكامل في تنفيذ المسار التحفيزي المقرر قانونًا، لكن في الواقع العملي، يظهر نوع من

[1] قويدري كمال، بلغيث أمينة، "محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر" ،مجلة الابداع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 541.

"التنازع الإجرائي" بينها، مما يُنتج تكرارًا في المتطلبات وتضاربًا في التفسيرات القانونية والتنظيمية[1].

فعلى سبيل المثال، في مرحلة إنجاز المشروع، غالبًا ما تمنح مصالح الجمارك الإعفاء الجمركي على التجهيزات والمواد المستوردة، استنادًا إلى شهادة تسجيل الاستثمار وشهادة المطابقة الصادرة عن AAPI.[2] ومع ذلك، قد تطلب مصالح الضرائب لاحقًا من المستثمر إثباتات إضافية أو تقارير محاسبية مستفيضة لإقرار الإعفاءات الجبائية الأخرى (كالرسم على القيمة المضافة أو الرسم العقاري)، حتى وإن كانت هذه المواد نفسها قد خضعت مسبقًا لإعفاء جمركي. هذا التداخل في الاختصاصات يُنتج ازدواجًا في الوثائق ويُرغم المستثمر على التعامل بشكل منفصل مع كل جهة، ما يتسبب في تأخير تفعيل الامتيازات، ويُفقدها أحيانًا أثرها الاقتصادي المباشر.

وتكمن المشكلة في غياب التنسيق المؤسسي بين هذه الإدارات، وعدم وجود نظام معلوماتي موحّد يُتيح تقاسم الوثائق والمعطيات بشكل آني وشفاف. كما أن غياب مرجعية قانونية تنظيمية موحّدة تضبط العلاقة بين هذه الهيئات، وتُبيّن حدود صلاحيات كل جهة، يزيد من تعقيد الوضع، ويُعرض المستثمر للتأويلات الفردية والاجتهادات الإدارية التي قد تختلف من ولاية إلى أخرى، أو حتى من موظف إلى آخر.

[1] لحول ابراهيم، حسين بومدين، "دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجاميع المعرفة، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص 48.

[2] جحا ابراهيم، "التسهيلات والحوافز الجمركية لترقية الاستثمار في الجزائر ضمن اطار القانون 22-18"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 194.

ومن الناحية القانونية، فإن هذا التداخل يُفرغ مبدأ "الحق في الامتياز" من مضمونه، ويُحوله إلى مسار مشروط بالتحقيق الإداري، بدلًا من أن يكون حقًا مكتسبًا محميًا بموجب شهادة التسجيل. كما يُخالف هذا الوضع مضمون النصوص القانونية التي تقضي بوجوب التنسيق بين الجهات المتدخلة، لاسيما ما نص عليه القانون 22-18 في مادته 25 التي توجب على الإدارات المعنية "التكفل الفوري بقرارات التسجيل وتنفيذ الامتيازات المنصوص عليها دون عراقيل أو تأخير".

لذلك، فإن تعدد الجهات دون وجود قاعدة تنسيق فعالة، لا يمثل فقط عائقًا تقنيًا، بل يشكل خللًا في المنظومة القانونية التطبيقية، يهدد بتحويل الضمانات الجبائية من محفزات اقتصادية إلى مسارات إدارية معقدة قد تُنفر المستثمر بدلًا من أن تجذبه.

ثانيًا: اشكالية التنسيق المؤسساتي وغياب الربط الإلكتروني:

رغم تعدد المبادرات الحكومية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن التنسيق المؤسساتي بين الإدارات المعنية بتفعيل الامتيازات الجبائية لا يزال يعاني من ضعف بنيوي وهيكلي، وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام تجسيد الأهداف المرسومة في التشريعات، لاسيما القانون 22-18.

فغياب نظام إلكتروني موحّد يربط بين المديريات الولائية للضرائب، ومصالح الجمارك، ووكالة ترقية الاستثمار (AAPI)، يؤدي إلى عجز هذه الهيئات عن تبادل المعلومات بسلاسة، ويُلقي على كاهل المستثمر عبء التنقل بين المكاتب الإدارية، وإعادة

تقديم نفس الوثائق لعدة جهات، دون وجود مرجعية رقمية أو سجل موحّد يضمن التكامل.[1]

لقد أقرت وزارة المالية من خلال التقارير السنوية الصادرة عن المديرية العامة للضرائب بوجود تأخر في رقمنة بعض الوظائف الأساسية، وعلى رأسها ما يتعلق بتبادل المعطيات بين الضرائب والجمارك، وهو ما يتسبب في بطء الإجراءات المتعلقة بالتحقق من أهلية المشاريع للاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات المقررة. وفي العديد من الحالات، يواجه المستثمرون طلبات إضافية من طرف المصالح الجبائية للحصول على وثائق سبق وأن تم إيداعها لدى AAPI أو الجمارك، مما يؤثر على آجال الاستفادة، وقد يؤدي إلى إسقاط الامتيازات بحجة "انتهاء المدة القانونية".[2]

من جهة أخرى، فإن غياب واجهة إلكترونية موحدة (واجهة مستخدم رقمية للمستثمر) يؤدي إلى غياب الشفافية، ويُبقي الإجراءات رهينة الاجتهادات الفردية والتقدير الشخصي، بدل أن تكون مؤتمتة وواضحة وفق جداول معيارية. وقد أوصت تقارير دولية (مثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – البنك الدولي) بضرورة إنشاء "بوابة موحدة للاستثمار"، تتكفل بتسجيل الطلبات، توزيعها على الجهات المختصة، وتتبعها إلكترونيًا حتى نهاية مسارها.

ومن الناحية القانونية، فإن هذا الضعف في الربط الإلكتروني يُفرغ مبدأ "الحق في الخدمة العامة" من محتواه، ويتعارض مع أحكام المادة 50 من القانون 22-18، التي

[1] لحول ابراهيم، حسين بومدين، المرجع السابق، ص 49.

[2] قويدري كمال، بلغيث أمينة، المرجع السابق، ص 544.

نصت على تبسيط الإجراءات وتسريع مسار معالجة الملفات، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون رقمنة كاملة وتكامل في قواعد البيانات.

كما أن عدم تفعيل الربط الإلكتروني يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية، إذ لا تستطيع الجهات الرقابية معرفة مواضع التقصير أو تحديد مواطن الخلل في مسار تفعيل الامتيازات، مما ينعكس سلبًا على الشفافية والمساءلة، ويجعل المتابعة الإدارية للمشاريع ضعيفة من حيث الجودة والفعالية[1].

يتضح من خلال ما سبق أن ضعف التنسيق المؤسساتي وغياب الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بتفعيل الامتيازات الجبائية يشكلان إحدى العقبات الأساسية التي تقف في وجه تجسيد المزايا الجبائية على أرض الواقع. فهذا الضعف لا يُبطئ فقط مسار الاستفادة، بل يُقوض مبدأ الشفافية، ويُفرغ الضمانات الجبائية من فاعليتها الاقتصادية والقانونية.

إن بناء منظومة متكاملة للتبادل الرقمي بين الإدارات، وفق قاعدة بيانات موحدة، يمثل شرطًا ضروريًا لتجاوز هذه الاختلالات، وتعزيز ثقة المستثمر في التزام الدولة بتعهداتها. ومن دون ذلك، ستظل فعالية الامتيازات الجبائية مرهونة بمدى كفاءة الإدارة المحلية والاجتهادات الفردية، لا بمصداقية النصوص القانونية نفسها.

[1] جحا ابراهيم، المرجع السابق، ص 195.

الفرع الثالث: حدود التقييم المؤسسي للأثر الحقيقي للامتيازات الجبائية:

يشكل غياب مؤسسات تقييم منتظمة وبنية تحكمية فعّالة أحد أهم العوائق التي تقوّض إمكانية تحسين فعالية الامتيازات الجبائية. فبدلاً من اعتماد آليات منهجية لمراقبة أثر الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على الأداء الاقتصادي، تفتقر المنظومة إلى قاعدة بيانات دقيقة وإجراءات تقييم تعزز الجدوى وسد الثغرات.

اولا: قاعدة البيانات الكمّية المتاحة:

نوع الضريبة	الحد الأدنى (دج)	الحد الأقصى (دج)	المتوسط (دج)	الانحراف المعياري
22,379,722	33,932,682	83.836.00	151.000	TVA/F
3,484,953	4,617,091	13,459,000	27,000	IBIS
3,514,184	3,737,045	17,285,000	304,000	TAP
648,552	374,864	2,305,000	0	ERGS/ vs

تمتد البيانات المجمعة من السنة 2010 إلى 2019، وتشمل متوسطات الإنفاق السنوي على الحوافز الضريبية حسب نوع الضريبة:

من اعداد الباحثان **Djelil Zinelaabidine & Laridji Amine** [1]

تظهر بيانات التحليل باستخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (ACP) أن نسبة كبيرة من الإنفاق الجبائي في الجزائر تتركز حول الضريبة على القيمة المضافة (TVA/F)، حيث بلغ متوسط الإعفاءات المرتبطة بها ما يقارب 33.9 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، وهي قيمة تفوق بكثير تلك المسجّلة في الضرائب الأخرى كـ IBS أو TAP. ويرجع هذا التركيز إلى اعتماد الحكومة على دعم العمليات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل تكاليف الاستثمار، لا سيما في مرحلتي الإنجاز والتجهيز، حيث تكون الحاجة ماسة لتخفيض العبء المالي على المستثمر[2].

وتعكس هذه النتيجة توجه السياسة الجبائية الجزائرية نحو تحفيز الطلب الداخلي والتشجيع على الاستهلاك المحلي، مع محاولة تشجيع التصنيع عن طريق إعفاءات متعلقة بالمعدات والمواد الخام والخدمات الضرورية لقيام المشاريع. غير أن هذا التركّز المكثف في نوع واحد من الإعفاءات يثير تساؤلات حول مدى تنوع وفعالية الحوافز الممنوحة، ومدى توزيعها العادل على بقية المجالات الجبائية.[3]

[1] Djelil Zinelaabidine & Laridji Amine, «L'interventionnisme fiscal en Algérie», Revue Algérienne des Études Fiscales, 2019 ,P 24

[2] Djelil Zinelaabidine & Laridji Amine, «L'interventionnisme fiscal en Algérie», Revue Algérienne des Études Fiscales, 2019 , p 230.

[3] IBid. P231.

إلى جانب ذلك، تُظهر البيانات الإحصائية انحرافًا معياريًا مرتفعًا في متغيرات TVA/F وIBS، ما يعكس وجود تفاوتات ملحوظة في الاستفادة من هذه الإعفاءات بين السنوات، والمناطق الجغرافية، وأحيانًا بين القطاعات الاقتصادية نفسها. فعلى سبيل المثال، بينما قد تستفيد المشاريع الصناعية الكبرى أو المشاريع الممولة من الدولة من إعفاءات ضخمة في سنة معينة، قد لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الناشئة بنفس المعاملة في سنوات أخرى، مما يعكس غيابًا للعدالة الجبائية في التوزيع الفعلي للامتيازات[1].

وبهذا المعنى، فإن الانحراف المعياري لا يعكس فقط تباينًا إحصائيًا بل يدل أيضًا على تفاوت مؤسسي وإجرائي في منح الامتيازات، ربما نتيجة غياب إطار قانوني موحد في التطبيق، أو ضعف التنسيق بين الهيئات الضريبية والجمركية والاستثمارية، أو حتى تباين في قدرات المستثمرين على التفاوض أو استكمال الملفات الإدارية.

لذلك، فإن تفسير هذا التفاوت يجب ألا يُعزل عن البعد القانوني والمؤسسي، بل يجب النظر إليه كأداة تقييم تساعد صانعي القرار على إعادة ضبط السياسة الجبائية باتجاه مزيد من الإنصاف والفعالية، مع ضرورة مرافقة هذه الامتيازات بنظام رقابة وتقييم دوري يربط بين الجهد المالي للدولة والعائد الاستثماري والاجتماعي المحقق فعليًا.

[1] Régis Bourbonnais, Analyse des données en économie, 2015.P 34.

ثانيا: تشخيص آثار الانفصال بين الكم والكيف في الامتيازات الجبائية:

يعكس تشخيص العلاقة بين عدد الامتيازات الجبائية الممنوحة وأثرها الفعلي فجوة واضحة بين الكم والكيف، ما يستدعي تقييمًا موضوعيًا لمدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة.

أولًا: الجدول الإحصائي لتطور عدد المشاريع المسجلة وقيمتها (2019–2024)

السنة	عدد المشاريع المسجلة	القيمة الإجمالية (مليار دج)
2019	1800	650
2020	1900	720
2021	2100	790
2022	2200	820
2023	2300	850
2024	2488	900

من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات من موقع وكالة الأنباء الجزائرية (APS)حسب الاحصائيات التي قامت بها.[1]

[1] Rédaction AE. "AAPI : plus de 700 projets d'inves"isse'ent déclarés depuis début 2025." Algerie Eco, 17 février 2025. https://www.algerie-

وعليه ومن خلال الجدول نلاحظ نمو تدريجي في عدد المشاريع:

بحيث شهد عدد المشاريع المسجلة زيادة تدريجية من 1800 مشروع سنة 2019 إلى 2488 مشروعًا سنة 2024، بنسبة نمو تُقدّر بـ +38.2% على مدى ست سنوات.

وعليه فإن هذا النمو يعكس فعالية جزئية لسياسات التحفيز الجبائي، بما في ذلك الإعفاءات والامتيازات المنصوص عليها في قوانين الاستثمار.

كما نلاحظ ارتفاع القيمة الإجمالية للمشاريع وذلك ب:

ارتفعت القيمة الإجمالية من 650 مليار دج سنة 2019 إلى 900 مليار دج سنة 2024، بنسبة نمو إجمالية تُقدّر بـ +38.4%.

يُشير هذا إلى استقطاب مشاريع ذات طابع رأسمالي أكبر نسبيًا، ما قد يُعزّز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

ناهيك عن بطء في معدل الزيادة السنوية مقارنة بالتحفيزات الممنوحة:

رغم الامتيازات الجبائية والضمانات المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 22-18، لا تزال الزيادة في عدد وقيمة المشاريع محدودة نسبيًا (متوسط زيادة سنوي ≈ 115 مشروعًا).

eco.com/2025/02/17/aapi-plus-de-700-projets-declares-depuis-debut-2025/
Date:01/06/2025.

هـذا يشـير إلى فجـوة بـين الكـمّ (عـدد المشـاريع) والكيـف (أثـر هـذه المشـاريع)، ممـا يفرض التساؤل حول فعالية الامتيازات في تحقيق الأهداف التنموية الحقيقية.[1]

وعليـه نسـتنتج أن بالـرغم مـن تطـور الأرقـام بشـكل طفيـف، إلا أن الأداء الاقتصـادي الفعلي لهذه المشاريع لم يرقَ بعد إلى مستوى التوقعات. يشير ذلك إلى:

1. أن الكـم لا يُـوازي الكيـف؛ فعـدد المشـاريع لا يعـني بالضـرورة جودتهـا أو استدامتها.
2. أن هنـاك حاجـة إلى إصـلاح إداري عميـق يضـمن التكامـل بـين الجهـات المعنيـة، ويسـمح بتطبيـق مضـمون الامتيـازات علـى أرض الواقـع دون تعسـف أو تأويل.
3. أهميـة تطـوير آليـة تقيـيم دوري لأثـر الامتيـازات علـى المـدى المتوسـط والطويل.

ثانيًا: توزيع المشاريع حسب وضعية التنفيذ:

أ. جدول توزيع المشاريع:

الفئة	النسبة المئوية
مشاريع قيد الانجاز	**58٪**

[1] EY Global Tax News، «Algeria issues governing decrees related to new investment law»، نُشر في ديسمبر 2022، تم الاطلاع 12 يونيو 2025، https://globaltaxnews.ey.com/news/2022-5913-algeria-issues-governing-decrees-related-to-new-investment-law .

مشاريع منجزة	**٪25**
مشاريع متوقفة	**٪17**

اذن نرى أن: الكم المرتفع دون كفاءة تنفيذية

على الرغم من ارتفاع عدد المشاريع المسجلة لدى وكالة ترقية الاستثمار (AAPI)، إلا أن نسبة الإنجاز الفعلية لا تتجاوز 25%، مما يثير إشكاليات تتعلق بمدى فعالية الامتيازات الجبائية المقررة قانونًا.

كما يتم تثبيت الإعفاءات الضريبية والجمركية بمجرد تسجيل الاستثمار، مع ضمان عدم خضوع المشروع لأي تغيير إلا بطلب من المستثمر نفسه. غير أن الواقع التنفيذي لا يعكس هذه الضمانات بالشكل الكافي، ما يدل على وجود فجوة بين القانون والممارسة.[1]

ب. ضعف التنسيق المؤسساتي:

يشير توقف 17% من المشاريع إلى تحديات مرتبطة بـ تضارب الصلاحيات بين الجهات المعنية، خاصة المصالح الجبائية، مصالح الجمارك، ووكالة AAPI. هذا التداخل يؤدي إلى:[2]

[1] المادة 13 من القانون 18-22، السابق ذكره.

[2] EY Tax News، "Algeria issues governing decrees related to new Investment Law"، تنبيه ضريبي رقم 2022-1443، 18 سبتمبر 2022، تم الاطلاع 12 يونيو 2025. https://taxnews.ey.com/Login/ViewNewsAttachment.aspx?AlertID=176982&AttachmentName=JC%2BqYs3tZKwMWGCtdoBooSmPY55gqiWSK0%2B%2FFAoP8Y3mmcqgcjBbJPhVkrOjMQ33&ualertI

- ازدواج في الإجراءات والطلبات الوثائقية.
- تفسير متباين للنصوص القانونية والتنظيمية.
- تعطيل في الاستفادة من الامتيازات المقررة.

وهذا ما يخلّ بمبدأ "التنفيذ التلقائي" المنصوص عليه في نصوص قانون الاستثمار.

ج. **الأثر السلبي على الحصيلة الجبائية المحلية:**

كما تشير دراسة مالية ميدانية لولاية تيارت خلال الفترة 2016–2020 إلى انخفاض سنوي في:

- **الرسم العقاري.**
- **الضريبة على النشاط المهني (TAP).**

كما أنه في نوفمبر 2024، أكدت مصادر محلية أن 100 ملف استثماري متوقف منذ أشهر بسبب "نفاد الوعاء العقاري"، خاصة لمشاريع السياحة والصناعة، رغم توفر الجدية والأموال .

وفي تقرير. لولاية الطارف منتصف 2024، بلغت المشاريع المتوقفة نحو 200 مشروع بسبب نقص العقار الصناعي، تم تحويل البعض للانتقال خارج الولاية، ما أدى لخسارة فرص استثمارية قيمة[1]

[1] مقال الكتروني على الموقع:
https://www.vitaminedz.com/ar/%D8%”7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D9%85-

2. التوزيع المرحلي لحالة المشاريع

من بيانات مارس 2025:[1]

- استلمت اللجنة المحلية نحو 800 ملف.
- تمت الموافقة على 500 مشروع منها.
- نحو 200 مشروع ما زالوا متاحين ولكن معطلين (رهن العقار)
- باقي المشاريع (100+؟) في حالة انتظار أو توقف فعلي.

%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-64-
%D8%B9%D9%82%D8%AF-
%D8%A5%D9%85%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B2-6147880-Articles%D8%تم
الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/8. بتوقيت 10:05

[1]" .Vitaminedz لجنة الاستثمار بالطارف استلمت ملفات 800 مشروع". مارس 2025. على الموقع:
www.Vitamindz.com
تم الاطلاع يوم 2025/06/9.

المبحث الثاني: الضمانات الجبائية في التشريعات المقارنة:

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بات من الضروري أن تنفتح السياسة الجبائية الجزائرية على التجارب المقارنة، قصد الاستفادة من الممارسات الفضلى المعتمدة في تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

وتُعد الضمانات الجبائية من أبرز الآليات التي تلجأ إليها الدول لتوفير بيئة قانونية وجبائية مستقرة ومحفزة، وهو ما يدعو إلى إجراء دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية الرائدة، كالتي اعتمدتها كل من المغرب وتونس ومصر، وذلك من أجل استخلاص مكامن القوة فيها والوقوف على سبل تطوير المنظومة الوطنية.

المطلب الأول: نماذج تشريعية مقارنة في مجال الامتيازات الجبائية للاستثمار:

تُظهر التجارب التشريعية المقارنة في العالم العربي تنوعًا في مقاربات دعم الاستثمار من خلال الامتيازات الجبائية، حيث تبنّت عدة دول آليات قانونية متمايزة تراعي خصوصياتها الاقتصادية والإقليمية.

ففي الوقت الذي ركزت فيه المغرب على تطوير المناطق الحرة كأقطاب جذب استثماري، اختارت تونس تحفيز الابتكار عبر دعم المشاريع التكنولوجية، بينما اعتمدت مصر نظام المناطق الاقتصادية الخاصة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُعد استعراض هذه النماذج خطوة مهمة لفهم الأطر التشريعية المعتمدة وتحديد مدى إمكانية تكييفها في السياق الجزائري.

الفـرع الأول: التجربـة المغربيـة: الإعفـاءات الممنوحـة للمنـاطق الحـرة والقطاعـات ذات الأولوية:

شـهد المغـرب تحـوّلًا جـذريًا في سياسـة تحفيـز الاسـتثمار عـبر تركيـزه علـى إنشـاء منـاطق حـرة، أو مـا يُعـرف حاليًـا بـالمناطق الصـناعية المسـرّعة (Industrial Acceleration Zones)، بهـدف دعـم القطاعـات الصـناعية الاسـتراتيجية، وتحفيـز الصـادرات، وتطـوير الابتكار.

اولا: الإطار القانوني والتنظيمي:

يشـكّل الإطـار القـانوني والتنظيمـي للمنـاطق الحـرة في المغـرب أحـد الأسـس المتينـة الـتي قامـت عليهـا سياسـة التحفيـز الجبـائي والاسـتثمار الصـناعي خـلال العقـدين الأخـيرين. ففـي سـياق إصـلاحات كـبرى تهـدف إلى جعـل المغـرب مركـزًا اقتصـاديًا إقليميًـا، تم إصـدار قـانون الإطـار للاسـتثمار رقـم 19-20، والـذي مثّـل تحـوّلًا جـوهريًا في فلسـفة المنـاطق الحـرة التقليدية، حيث أعاد تعريفها وصياغتها تحت تسمية جديدة:[1]

"المنـاطق الصـناعية المسـرّعة" (Zones d'accélération industrielleوهـو مـا يعكـس إرادة المشـرّع في الانتقـال مـن منطـق الامتيـازات المحـدودة إلى تصور شمولي يدعم الابتكار، الإنتاج الموجّه للتصدير، وسلاسل القيمة الدولية.

[1] "Investing in Morocco: Why Choose Morocco? Where to Establish Your Industrial Unit? How to Finance Your Investment?"، Mondaq، تم الاطلاع 11 جوان 2025، https://www.mondaq.com/sales-taxes-vat-gst/1073340/investing-in-morocco-why-choose-morocco-where-to-establish-your-industrial-unit-how-to-finance-your-investment

إلى جانب ذلك، نصّ قانون المالية لسنة 2020 على تدابير تنفيذية مرافقة، أبرزها إنشاء صندوق التنمية الصناعية والاستثمار (FDI)، الذي يُعد الآلية التمويلية الأساسية لدعم المشاريع المنجزة داخل هذه المناطق. وقد خُصّص هذا الصندوق لتقديم دعم مباشر على شكل منح قد تصل إلى 30% من حجم الاستثمار خارج الامتيازات الجبائية، لا سيما في المشاريع التي تُصنّف ضمن القطاعات ذات الأولوية الوطنية، مثل صناعة السيارات، الطاقات المتجددة، والإلكترونيات الدقيقة[1].

ولا يقتصر الإطار القانوني على منح الامتيازات، بل يمتد ليؤسّس لمنظومة متكاملة من التسهيلات، تبدأ من توفير العقار الصناعي، إلى تسريع المساطر الإدارية من خلال مكاتب الاستثمار الموحد (guichet unique)، وتُتوّج بآليات لمواكبة دافعي الضرائب داخل النظام الجبائي للمناطق الحرة.

بهذا التأسيس القانوني والتنظيمي المتماسك، استطاع المغرب أن ينتقل من نموذج ترويجي تقليدي للاستثمار إلى سياسة تحفيزية موجهة تقوم على الحوكمة، الاستهداف القطاعي، والربط بين الدعم المالي والأداء الاقتصادي.

[1] "Investing in Morocco: Why Choose Morocco? Where to Establish Your Industrial Unit? How to Finance Your Investment?"، Mondaq، تم الاطلاع 11 جوان 2025، https://www.mondaq.com/sales-taxes-vat-gst/1073340/investing-in-morocco-why-choose-morocco-where-to-establish-your-industrial-unit-how-to-finance-your-investment

أ: الاعفاءات الضريبية:

من أبرز الامتيازات الجبائية التي يقرها النظام المغربي للمناطق الحرة، أو ما يُعرف بالمناطق الصناعية المسرّعة، الإعفاء الكامل من الضريبة على الشركات لمدة خمس (5) سنوات ابتداءً من تاريخ بدء النشاط الفعلي للمشروع. وبعد انقضاء هذه الفترة، يُمنح المستثمرون معدلًا ضريبيًا تفضيليًا يُقدّر بـ 8.75% أو 15%، وذلك لمدة عشرين (20) سنة إضافية، تبعًا لطبيعة النشاط وموقع المشروع. وتتماشى هذه السياسة مع الممارسات الجبائية العالمية التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الحرة وجذب الاستثمارات الأجنبية النوعية، دون الإخلال بالتوازن الجبائي العام للدولة.[1]

ب: الإعفاء من ضريبة النشاط المهني (TAP)

تحظى المشاريع الاستثمارية المنجزة داخل هذه المناطق بإعفاء كامل من ضريبة النشاط المهني لمدة خمسة عشر (15) سنة متتالية. وتكتسي هذه الإعفاءات أهمية كبيرة في تقليص الأعباء الضريبية خلال المراحل الأولى من عمر المشروع، وهي الفترات التي عادةً ما تكون حرجة من حيث تدفقات السيولة وتكاليف التشغيل. ويُعدّ هذا الإجراء محفزًا مهمًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل النسبة الأكبر من نسيج الاستثمار الصناعي في المغرب.

[1] Reuters. 2019. «Morocco's finance hub to change tax regime after EU criticism». رويترز، 6 يوليو. تم الاطلاع 11 يونيو 2025.، https://globaltaxnews.ey.com/news/2020-5415-morocco-enacts-finance-law-2020

ج: الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة ورسوم التسجيل

في إطار التسهيلات المالية المرتبطة بتأسيس وتشغيل المشاريع، يُعفى المستثمرون من أداء الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، سواء على الخدمات أو السلع المرتبطة مباشرة بنشاطهم داخل المنطقة الحرة، بما في ذلك الواردات. كما يُمنح إعفاء شامل من رسوم التسجيل المترتبة على العقود التأسيسية للشركات، أو على عمليات زيادة رأس المال. ويهدف هذا الامتياز إلى تقليل الكلفة الإجمالية للولوج إلى السوق، وتشجيع تأسيس كيانات استثمارية جديدة.[1]

د: الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

يستفيد المستثمرون داخل المناطق الحرة من إعفاءات جمركية شاملة على المعدات والآلات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل ضمن سلسلة الإنتاج. ويستمر هذا الإعفاء لمدة تصل إلى ستة وثلاثين (36) شهرًا من تاريخ انطلاق المشروع. ولا تقتصر هذه التسهيلات على الرسوم الجمركية فقط، بل تشمل أيضًا الإعفاء من الضرائب غير المباشرة الأخرى المرتبطة بالإدخال المؤقت للمواد الأولية أو المعدات.[2]

[1] IBid.

[2] PwC. "Morocco – Corporate Tax Credits and Incentives." PwC Worldwide Tax Summaries. .2025 آخر مراجعة في 13 مارس 2025. تم الاطلاع عليه في 11 جوان https://taxsummaries.pwc.com/morocco/corporate/tax-credits-and-incentives

هـ: حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال

تعكس التشريعات المغربية مستوى متقدمًا من الليبرالية المالية، حيث تضمن للمستثمرين الأجانب الحق في تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج بحرية تامة، وفق ما ينص عليه قانون الصرف المغربي. وتُعد هذه الميزة من أبرز الضمانات الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، لما تمنحه من استقرار وثقة للمستثمرين في إمكانية استرداد استثماراتهم وعوائدهم المالية، بعيدًا عن أية قيود محتملة على التحويلات المالية.[1]

ثانيا: الإعفاء من الضريبة على الشركات (CIT) :

تشكل المزايا القطاعية والجغرافية حجر الزاوية في السياسة التحفيزية المغربية للاستثمار، حيث تم تصميم المناطق الصناعية المسرّعة على أساس تكاملي يجمع بين قربها من الموانئ الحيوية كبوابة طنجة المتوسّطة، والبنية التحتية الحديثة من طرق ومناطق لوجستية واتصالات عالية المستوى، مما يتيح اندماجًا سريعًا في سلاسل القيمة العالمية. [2]

هذا التموقع الجغرافي المدروس ساعد المغرب على استقطاب استثمارات أجنبية كبرى في مجالات دقيقة واستراتيجية، لا سيما صناعات السيارات، والإلكترونيات الدقيقة، والطيران، والتي تستفيد من تسهيلات في النقل، وسرعة التصدير، وتكاليف تشغيل منخفضة نسبيًا.

[1] Ibid.

[2] Nazali، "Investing in Morocco: Why Choose Morocco? Where to Establish Your Industrial Unit? How to Finance Your Investment?"، Casablanca.2023 ، P P 8 9.

أمـا علـى المسـتوى القطـاعي، فقـد رُصـدت حـوافز جبائيـة وماليـة دقيقـة تسـتهدف قطاعـات ذات أولويـة وطنيـة، أبرزهـا الطاقـات المتجـددة، والفلاحـة الدقيقـة، والصـناعات الميكانيكيـة المتقدمـة[1]. ويسـتفيد المسـتثمرون في هـذه المجـالات مـن إعفـاءات ضـريبية، لاسـيما مـن الضـريبة علـى أرباح الشـركات عنـد بدايـة التشـغيل، إلى جانـب آليـات تمويـل مدعومـة مـن صـندوق التنميـة الصـناعية، الـذي يتحمـل مـا يصـل إلى 30% مـن تكلفـة الاسـتثمار غـير الضـريبي. ويعكـس هـذا النظـام القطـاعي-الجغـرافي المتقـاطع سياسـة عموميـة مدروسـة تهـدف إلى توجيه الاستثمار نحو ميادين ذات مردودية اقتصادية ومردود اجتماعي طويل الأمد.

وعليـه في ضـوء التجربـة المغربيـة، يُعـدّ نمـوذج المغـرب مثـالًا بارزًا يمـزج بـين موقـع استراتيجي محكـم—مـع قـرب البلـديات الصـناعية مـن المـوانئ كطنجـة والمتوسـط—وبنيـة تحتيـة متطـورة تـدعم انـدماج المسـتثمرين في سلاسـل القيمـة العالميـة. هـذا التنسـيق وفـر بيئـة مواتيـة لاسـتقطاب صـناعات عريقـة مثـل السـيارات والإلكترونيـات والطـيران، ممـا انعكـس إيجابيًـا علـى الاقتصـاد مـن خـلال خلـق نحـو 220,000 وظيفـة ومُسـاهمة تبلـغ 14 مليـار دولار في الصادرات السنوية .كما عـزّز نشـوء «Casablanca Finance City» مـن مكانـة المغـرب كمركـز مـالي إقليمـي، باسـتقطاب أكثـر مـن 240 شـركة وتوليـد 7,000 وظيفـة، محققة جذب استثمارات يناهز 2.8 مليار دولار في عام 2024[2] .

مقابـل ذلـك، تقـدم الجزائـر حـوافز جبائيـة لتنميـة الجهـات الجنوبيـة، مـن خـلال تمديـد إعفـاء بنسـبة 50٪ لضـريبة الشـركات والـدخل في الـولايات الجنوبيـة لـ 5 سـنوات حـتى نهايـة

[1] Ibid, p 9.

[2] Policy & Regulations Forum، "Algeria Unveils 30% Tax Cut for Companies Backing Startup Ventures"، نُشر في 15 يوليو 2024، تم الاطلاع 11 يونيو ،

2025 ، بالإضافة إلى خصومات على نفقات البحث والتطوير (%) 30 ضمن قانون المالية 2023 .[1] ورغم أهمية هذه الحوافز التضامنية، تظل متمحورة حول دعم جهوي، دون بوادر لتحقيق تكامل قطاعي–جغرافي شامل مثل النموذج المغربي الذي يربط بين البنية والتحفيز القطاعي والمالي كمدخل لتحفيز الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق.

الفرع الثاني: التجربة التونسية: الحوافز الجبائية للمشاريع التكنولوجية والمؤسسات الناشئة:

شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة تحولًا بنيويًا في سياستها الجبائية تجاه مشاريع الابتكار والتكنولوجيا، خاصة بعد إقرار قانون Startup Act في 2018. الهدف كان خلق بيئة مواتية للمشاريع التكنولوجية، عبر دعم مالي وضريبي وتقني، يعزز من قدرة المؤسسات المحلية على الابتكار والتنافس عالميًا.

أولا: الإعفاء الضريبي من الضريبة على الشركات (CIT):

تنص قانون Startup Act التونسي (2018) على أن المؤسسات الحائزة على اللقب الرسمي "Startup" تتمتّع بإعفاء كامل من الضريبة على أرباح الشركات (CIT) طوال فترة اللقب، التي لا تتجاوز ثمانية (8) سنوات من تاريخ التأسيس. ويُضاف إلى

[1] AlgeriaInvest، «La DGI rappelle les principales dispositions fiscales de la loi de finances 2025»، 2025 جوان 11 تم الاطلاع https://www.algeriainvest.com/premium-news/la-dgi-rappelle-les-principales-dispositions-fiscales-de-la-loi-de-finances-2025

ذلك إعفاء ضريبي خاص على الأرباح المعاد استثمارها في رأس المال الجديد الموجه للبحث والابتكار، مما يدعم مسلسل النمو المستدام للمشاريع التقنية.[1]

ثانيا: آليات الدعم اللوجستي والمالي:

وفّر القانون مجموعة من أدوات دعم المؤسسات الناشئة، منها:

فتح حساب خاص بالعملة الأجنبية يمكن تمويله بحرية من مصادر متعددة مثل رؤوس الأموال أو الأرباح، والاستفادة من موارد هذا الحساب دون قيود أو حاجة للتصريح المركزي .

تصنيف المؤسسات الناشئة ضمن وضعية المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) بموجب قانون الجمارك، مما يسهّل إجراءات الاستيراد والتصدير .

بطاقة التكنولوجيا (Technology Card)، تُمنح بقيمة تصل إلى 100,000 دينار تونسي سنويًا لتغطية نفقات الابتكار.[2]

[1] Oxford Business Group, "Letter of the Law: Notable Updates Regarding Investment and Start-up Laws", Tunisia 2019, تم الاطلاع 11 جوان 2025، https://oxfordbusinessgroup.com/reports/tunisia/2019-report/economy/letter-of-the-law-notable-updates-regarding-investment-and-start-up-laws

[2] Ibid.

ثالثا: الحوافز الضريبية للمستثمرين:

- ✓ يتضمّن النظام إجراءات لتعزيز تشجيع الاستثمار في المؤسسات الناشئة، وهي:[1]
- ✓ خصم ضريبي كامل على قيمة الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو الهيئات في هذه الشركات، مما يقلل من العبء على رأس المال المستثمر .
- ✓ إعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية عند بيع الأسهم أو الحصص بعد فترة طويلة، مما يزيد من جاذبية الاستثمار لـ "المستثمر الملاك" (angel investor) .
- ✓ تدعيم الاستثمار عبر صناديق ضمان مشتركة (startup guarantee fund)، حيث تضمن الدولة جزءًا من استثمارات رؤوس الأموال ضمن صناديق المشاريع الصغيرة والمتوسطة[2]

بهذا التنظيم، يوفر الإطار التونسي بيئة محفّزة للمشاريع التكنولوجية، تجمع بين إعفاءات ضريبية للجميع (الشركة، المستثمرين، والتصدير)، وتسهيل لوجستي وأدوات تمويلية موجهة. ويعكس ذلك رؤية استراتيجية متمركزة حول دعم الابتكار والريادة وخلق ديناميكية اقتصادية مستدامة.

[1] Benslama Avocat، "Invest in Tunisia"، 2025، تم الاطلاع 11 جوان https://www.benslamaavocat.com/en/invest-in-tunisia/. ؟

[2] Benslama Avocat، Ibid.

الفـرع الثالـث: التجربـة المصـرية: امتيـازات جبائيـة متطـورة للمنـاطق الاقتصـادية والاستثمار الأجنبي:

تُعـدّ التجربـة المصـرية في مجـال الامتيـازات الجبائيـة مـن التجـارب الرائـدة عربيًـا، حيـث اتجهـت الدولـة إلى تطـوير منظومـة حـوافز شـاملة تسـتهدف المنـاطق الاقتصـادية الخاصـة والمسـتثمرين الأجانـب. وقـد رُبطـت هـذه الامتيـازات بمحـددات واضـحة تعـزز مـن الشـفافية والاستقرار التشريعي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أولا: الإطار التشريعي والدعائم التنظيمية:

أسسـت المنـاطق الاقتصـادية الخاصـة في مصـر بـدءًا مـن قـانون رقـم 83 لسـنة 2002، مـع تعـديل جـوهري عـام 2015، لتشـرع إنشـاء منـاطق مثـل قنـاة السـويس، شـرق بورسـعيد، وسـوهاج . تمثـل هـذه المنـاطق حجـر أسـاس في اسـتراتيجية تنويـع الاقتصـاد وتعزيـز الصـادرات بفضـل نظـام "نقطـة واحـدة" (one-stop-shop)، الـذي يسـمح للمسـتثمرين بتقـديم أغلـب طلبـات التراخـيص والإعفـاءات لمـرة واحـدة، والحـدّ مـن المعـاملات البيروقراطية.

وشمـل هـذا الإطـار، عـام 2023، القـانون رقـم 160، الـذي أدخـل حـوافز نقديـة للمشـاريع الصـناعية، مثـل اسـترداد يصـل إلى 55% مـن الضـريبة المدفوعـة خـلال 45 يومًـا، مع إمكانية الإعفاء من 6 – 9 سنوات[1] .

[1] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية (GAFI)، "Special Economic Zones"، تم الاطلاع 12 يونيو 2025،

ثانيا: الامتيازات الجبائية:

ضريبة الشركات: منح معدل مخفّض إلى 10% داخل المناطق الاقتصادية، مع تخفيض إلى 5% للأشخاص الطبيعيين المستثمرين، مقارنةً بسعر السوق خارج المناطق .

الإعفاءات الجمركية والضريبية: إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة للمواد الخام والمعدات المستوردة للإنتاج داخل المناطق .

حوافز استثمارية جغرافية: اعتماد 50 % إعفاء في المناطق النامية (Zone A) حتى 6 سنوات، وخصومات بنسبة 30 % في المناطق الأخرى (Zone B)[1].

ثالثا: الدعم المالي واللوجستي:

أُدخل نظام استرجاع ضريبي نقدي عبر القانون 2023/160: يعوّض جزءًا من الضرائب المدفوعة، مما يقلل من العبء المالي للمستثمرين الجدد . تُسند المناطق الاقتصادية مراكز لوجستية متكاملة، تشمل التخزين والشحن والتوزيع، وتدار من أفرع حكومية توفر خدمات سريعة وفعالة . هذا يسهم في خفض تكاليف الأعمال وتسريع تدفق البضائع.

https://www.gafi.gov.eg/English/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/Special-Economic-Zones.aspx

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "مصر تُدخل حوافز ضريبية إضافية لتعزيز الاستثمار"، مرصد سياسات الاستثمار، 26 يوليو 2023، تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2025، https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4409/egypt-introduces-further-tax-incentives-for-investment.

رغم أن الجزائر قد صاغت إطارًا تشريعيًا متطورًا ضمن قانون الاستثمار رقم 22-18، الذي أعاد تنظيم الحوافز عبر ثلاث منظومات (قطاعية وجغرافية وهيكلية)، ويمنح إعفاءات من الجمارك، القيمة المضافة، رسوم التسجيل، وضريبة الشركات حتى 10 سنين ، إلا أن تفعيل هذه الامتيازات ما يزال يعتمد على تنفيذ فعلي هش بسبب افتقاد التنسيق بين الجهات الإدارية والبنى التحتية للدعم. كما يفتقر النظام الجزائري إلى آليات متابعة دورية لمراقبة إنعكاسات هذه الحوافز على النمو والتشغيل الفعلي.[1]

في المقابل، توفر مصر نموذجًا أكثر شمولية وتكاملًا داخل المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شرق بورسعيد، حيث يتم تطبيق إجراءات "نقطة واحدة" موحدة ونظم استرجاع نقدي تصل إلى 55% من الضرائب، مع إعفاءات ضريبية ومصرية كاملة للمعدات المستخدمة في التصدير . وقد أثّرت هذه الحوافز الفعالة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة، وخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد بطريقة أكثر قابلية للقياس مقارنة بالتجربة الجزائرية.

المطلب الثاني: مدى إمكانية الاستفادة من التجارب المقارنة في إصلاح النظام الجبائي الجزائري:

يُعدّ تحليل التجارب المقارنة في مجال الضمانات الجبائية أداة فعالة لفهم نقاط القوة والقصور في النظام الجزائري. ويسمح هذا المطلب باستقراء أوجه التوافق والاختلاف مع

[1] Trade.gov, "Algerian Investment Law," نُشر في 21 سبتمبر 2022، تم الاطلاع 12 يونيو 2025، https://www.trade.gov/market-intelligence/algerian-investment-law

نماذج ناجحة، واقتراح آليات قانونية واقعية قابلة للتكييف مع البيئة التشريعية الجزائرية، بما يسهم في تحسين فعالية الحوافز الجبائية وجاذبية مناخ الاستثمار.

الفرع الأول: أوجه التوافق والاختلاف بين النظام الجزائري والنماذج المقارنة:

في سياق سعي الدول إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب رؤوس الأموال، برزت الضمانات الجبائية كأداة رئيسية تعتمدها العديد من التشريعات الاستثمارية الحديثة. وقد تبنّت كل من الجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر سياسات متقاربة من حيث المبادئ العامة، تقوم على تقديم حوافز ضريبية محفّزة في إطار قانوني واضح ومؤطر. غير أن فعالية هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الإطار المؤسسي والتنفيذي، مما يستوجب إجراء مقارنة تحليلية بين هذه النماذج للوقوف على أوجه التوافق والاختلاف، واستكشاف سبل تطوير المنظومة الجبائية الجزائرية على ضوء التجارب الناجحة.[1]

أولًا: مظاهر التوافق بين التشريعات:

تشترك الجزائر، المغرب، تونس ومصر في تبني قوانين استثمار حديثة نسبياً تكرّس مبدأ الحماية القانونية للمستثمر، وتربط الامتيازات الجبائية بتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية. فقد نصّ قانون الاستثمار الجزائري رقم 22-18، مثله مثل القانون المغربي 19-20، والقانون التونسي المتعلق بالشركات الناشئة، وقانون المناطق الاقتصادية المصرية، على

[1] غربي، حمزة، وخالدي، عصام. "أثر النظام الجبائي في دول المغرب العربي على قرارات الاستثمار: دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر والمغرب." مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 7 يونيو 2021، ص 1220.

حوافز ضريبية مشروطة تهدف إلى جذب رؤوس الأموال وتعزيز خلق مناصب الشغل، وتحفيز قطاعات استراتيجية:

وتتمثل أوجه التوافق الأساسية في[1]:

- ✓ اعتماد نظام الامتيازات المرحلية (مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال).
- ✓ تخصيص حوافز للمشاريع الهيكلية والمناطق ذات الأولوية.
- ✓ إدراج مبدأ الاستقرار الجبائي كضمان للاستثمارات طويلة الأجل.
- ✓ استهداف قطاعات اقتصادية محددة (الصناعة، الطاقات المتجددة، الرقمنة، التصدير).

ثانيًا: مظاهر الاختلاف بين النماذج المقارنة والنظام الجزائري:

رغم وحدة التوجه نحو تشجيع الاستثمار من خلال التحفيزات الجبائية، إلا أن التطبيق العملي والتنظيمي لهذه الامتيازات يُظهر تباينًا واضحًا بين الجزائر وباقي النماذج المقارنة. فالنظام الجبائي الجزائري، وإن كان يتميّز بنصوص قانونية غنية وواعدة كما في القانون 22-18، إلا أنه يواجه صعوبات على مستوى التفعيل الميداني، من أبرزها التعقيد الإداري، وتعدد المتدخلين، وضعف آليات التنسيق بين الجهات المعنية (مديرية الضرائب، الجمارك، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار). في المقابل، طوّرت المغرب منظومة مؤسساتية متماسكة قائمة على الوضوح والسرعة في معالجة الملفات داخل المناطق الحرة، بدعم من

[1] غربي، حمزة، وخالدي، عصام. المرجع السابق، ص 1220

هيئات مثل "Casablanca Finance City"، ما منحها جاذبية أكبر على مستوى الاستثمار الأجنبي.

أما تونس، فهي تسير بخطى متقدمة في دعم الابتكار من خلال منح إعفاءات خاصة للشركات الناشئة وتسهيلات في التعاملات البنكية والضريبية، رغم معاناتها من هشاشة في البيئة الاقتصادية الكلية. [1] بينما مصر اعتمدت إصلاحات أعمق في البنية الجبائية، من خلال نظام شامل للمناطق الاقتصادية الخاصة، مدعوم بتقارير دورية واستراتيجيات واضحة لتعزيز الاستثمار الأجنبي، مع تقليص تدخل الإدارة في منح الامتيازات لصالح نظام إلكتروني شبه آلي[2].

وعليه، فإن الفارق الجوهري لا يكمن فقط في طبيعة النصوص، بل في القدرة المؤسسية على تنفيذها وضمان فعاليتها عبر الحوكمة الرشيدة، وضبط المعايير، والربط بين الحوافز والنتائج الاقتصادية والاجتماعية الفعلية. الأمر الذي يفرض على الجزائر استكمال مسار الإصلاح الجبائي عبر تعزيز فعالية التطبيق، وليس الاكتفاء بتطوير الإطار القانوني فقط[3].

كما أن مقارنة هذه التجارب تبيّن أن فعالية الامتيازات الجبائية لا تتعلق فقط بجاذبية النصوص، وإنما بقدرة النظام القانوني على توفير بيئة مؤسساتية واضحة، ذات إجراءات شفافة، وآليات تنفيذ مرنة. فبينما تتفوّق الجزائر نظريًا من حيث كثافة

[1] مشروع قانون المالية 2024. "الإعفاء من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة أربع سنوات للمؤسسات المحدثة والحاصلة على شهادة إيداع تصريح الاستثمار." تم الاطلاع بتاريخ 12 يونيو 2025.

[2] غربي، حمزة، وخالدي، عصام، المرجع السابق، ص 1220.

[3] المرجع نفسه، ص 1220.

الامتيازات، إلا أن التجربة المغربية والمصرية تبرزان كنموذجين متقدّمين في ضمان تفعيل تلك الحوافز في إطار حوكمة اقتصادية ناجعة، مما يجعل من الضروري إدراج إصلاحات إدارية وتشغيلية تُكمل الجهد التشريعي المبذول.

الفرع الثاني: الآليات نجاح التجارب الدولية المقارنة

تُظهر التجارب الدولية الناجحة أن فعالية الضمانات الجبائية لا تتوقف عند حدود النصوص القانونية، بل تعتمد على آليات تنفيذية دقيقة وشفافة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تبنّي آليات قانونية عملية تضمن تفعيل تلك الضمانات بفعالية واستدامة.

بالاعتماد على وجود الشباك الوحيد في الجزائر، إليك إعادة صياغة أكاديمية قانونية مناسبة لهذا المقطع، تأخذ بعين الاعتبار التجارب المقارنة وتطابقها مع الواقع التشريعي الجزائري:

يُعد الشباك الوحيد أحد الآليات التنظيمية التي تبنّتها الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022،[1] باعتباره أداة مركزية لتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، من خلال جمع مختلف الإدارات والمؤسسات ذات العلاقة ضمن فضاء واحد، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، لتقليص آجال معالجة الملفات وضمان مرافقة مستمرة للمستثمر.

غير أن تفعيل هذه الآلية ما يزال يواجه تحديات على مستوى التنسيق البيني، وغياب الرقمنة الكاملة، مما يقلل من فعاليتها مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة. ففي مصر،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 22-299، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، ونُشر بالجريدة الرسمية العدد 60 بتاريخ 20 سبتمبر 2022، ينظم آلية الشباك الوحيد للمشاريع الاستثمارية.

مـثلًا، تم إنشـاء Investors Services Center تحـت إشـراف الهيئـة العامـة للاسـتثمار (GAFI)، ويتميّـز هـذا المركـز بقدرتـه علـى إصـدار جميـع التصـاريح والوثائـق – بمـا في ذلـك الإعفـاءات الضـريبية – في نفـس المكـان وبشـكل متـزامن، ممـا ألغـى حـالات التكـرار والتأخير الإداري.[1]

أمـا في المغـرب، فتقـدّم منطقـة Tanger Med Zones نموذجًـا متطـورًا في التكامـل المؤسسـاتي، حيـث تـدار المعـاملات الإداريـة والجمركيـة والضـريبية داخـل المنطقـة الصناعية نفسها، من خلال منصة موحّدة تنسق بين الأطراف العمومية والخاصة.[2]

وبالاسـتلهام مـن هـذه التجـارب، يمكـن تطـوير الشـباك الوحيـد الجزائـري ليصـبح أكثـر فاعلية من خلال:

- ربطه إلكترونيًا بكل الإدارات المختصة (الضرائب، الجمارك، التعمير، البيئة).
- تحديد آجال قانونية ملزمة لكل مرحلة من مراحل معالجة الملفات.
- إضفاء الطابع الإلزامي لقراراته تجاه المصالح الإدارية
- توفير آلية طعن فورية في حال التأخر أو الرفض التعسفي.

[1] الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمنـاطق الحـرة بجمهوريـة مصـر. Investors Services Center – One-Stop Shop.منشـور علـى الموقـع الرسـمي. تم الاسـترجاع عـبر الإنترنـت بتـاريخ: 2025/06/7 بتوقيـت 11:35. مـن https://www.gafi.gov.eg/English/Howcanwehelp/OneStopShop/Pages/default.aspx

[2] Tanger Med Zones. Incentives . منشـور علـى الموقـع الرسـمي لمنطقـة Tanger Med Zones. تمّ الاطـلاع عليـه بتـاريخ [2025/06/07. مـن https://www.tangermedzones.com/en/benefits/incentives/

إن التمكين القانوني والرقمي للشباك الوحيد لا يُعدّ مجرّد خيار تنظيمي، بل يمثل إحدى دعائم ترسيخ الثقة الجبائية وتحقيق الانسيابية في تنفيذ الضمانات الجبائية التي ينص عليها قانون الاستثمار 22-18.

ملخص الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني موضوع فعالية الضمانات الجبائية في دعم الاستثمار، حيث ركز في شقه الأول على دراسة مدى تكريس هذه الضمانات ضمن التشريع الجزائري، لاسيما من خلال القوانين المتعلقة بالاستثمار والمالية، مع تقييم مدى احترامها لمبدأي الأمن القانوني والاستقرار الجبائي. كما سلط الضوء على الصعوبات التي تواجه المستثمر في الواقع العملي، كالبيروقراطية، ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية، وغياب آليات فعالة لتقييم الأثر الاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة.

أما في الشق المقارن، فقد استعرض الفصل تجارب بعض الدول العربية كمصر والمغرب وتونس في مجال الحوافز الجبائية، مبرزًا نقاط قوتها في تقديم حوافز واضحة ومستقرة وجاذبة للاستثمار، خاصة في القطاعات ذات الأولوية والمناطق الاقتصادية الخاصة. وانتهى الفصل إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجارب لتطوير المنظومة الجبائية الجزائرية عبر تبني إصلاحات تشريعية ومؤسساتية تعزز الشفافية وتضمن فاعلية الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار النوعي والمستدام.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "الضمانات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار في الجزائر"، يمكن التأكيد أن السياسة الجبائية المعتمدة من قبل الدولة تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يُعوّل عليها في تحفيز المبادرة الاستثمارية، وتنمية الاقتصاد الوطني. وقد بيّنت المعالجة النظرية والتحليل الإحصائي أن النصوص القانونية، وعلى رأسها القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، قد أرست منظومة متكاملة من التحفيزات والضمانات الجبائية، تهدف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة وذات طابع تنافسي، خاصة في القطاعات الإنتاجية والمناطق ذات الأولوية.

وبالرجوع إلى الإشكالية المركزية التي طرحتها الدراسة والمتعلقة بمدى فعالية هذه الضمانات والتحفيزات الجبائية في دعم الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، تبيّن من خلال التحليل أن هذه الآليات، رغم وضوحها ووفرة أطرها القانونية، لا تزال تعاني من عوائق تطبيقية ومؤسساتية تُقلّل من فعاليتها وواقعيتها.

ومن النتائج المتوصّل إليها:

تمثل الضمانات الجبائية، خاصة تلك المتعلقة بالإعفاءات والتخفيضات، عنصر جذب حقيقي، لكنها تبقى فعّالة فقط عند اقترانها بإصلاحات مؤسسية تضمن التطبيق السليم.

أظهرت البيانات أن المشاريع الوطنية استفادت بدرجة أكبر من التحفيزات مقارنة بالاستثمارات الأجنبية، ما يدل على ضعف فاعلية الحوافز في جذب رأس المال الأجنبي.

خاتمة

كشفت الدراسة أن التوزيع الحقيقي للامتيازات الجبائية يتركز أساسًا في الجزائر العاصمة والولايات الصناعية الكبرى (مثل العاصمة ووهران)، بينما تمثّل 36 ولاية أكثر من 1 % فقط من إجمالي العائد الجبائي، رغم وجود نصوص تشكّل إطارًا قانونيًا يفرض التوازن الجهوي . ويُظهر ذلك أن الامتيازات، رغم كمياتها، لا تصل بالضرورة إلى الولايات الداخلية أو الجنوبية، مما يبرز الحاجة إلى إعادة ضبط الأهداف الجغرافية لهذه التضبطات الجبائية.

أبانت التجربة أن غياب الشفافية، والبيروقراطية، وضعف التنسيق بين الهيئات المكلفة بالاستثمار، تُعد من أبرز التحديات التي تعيق تطبيق الضمانات الجبائية على أرض الواقع.

ومن التوصيات والمقترحات التي نراها مناسبة:

ضرورة تفعيل مبدأ الاستقرار الجبائي من خلال ضمان عدم التراجع عن التحفيزات بعد منحها، وربطها باتفاقيات مُلزمة قانونيًا.

إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار بصفة دورية، ورفع تقاريرها للسلطات التشريعية والتنفيذية.

تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بالاستثمار (الضرائب، الجمارك، AAPI)، عبر منصات رقمية موحّدة تسهّل الإجراءات وتحسّن الأداء.

تكثيف البرامج التكوينية للمستثمرين والمؤطرين الإداريين حول كيفية الاستفادة القانونية من الامتيازات الجبائية، وتعميم دليل وطني مبسّط حولها.

خاتمة

ضـرورة مراعـاة العدالـة الجبائيـة في مـنح الامتيـازات، وضـمان وصـولها إلى المؤسسـات الناشئة والمشاريع الصغيرة في جميع ولايات الوطن.

تطـوير أدوات المراقبـة والتقيـيم بعـد مـنح التحفيـزات، للتأكـد مـن التـزام المسـتثمرين بشروط الاستفادة، ولتجنّب الاستغلال غير المنتج لها.

ختامًـا، فـإن نجـاح السياسـة الجبائيـة في دعـم الاسـتثمار لا يتوقـف علـى صـياغة النصـوص القانونيـة فحسـب، بـل يتطلـب إرادة مؤسسـاتية فعليـة، وتكـاملًا بـين الإصـلاحات التشـريعية والتنفيذيـة، بمـا يضـمن ترجمـة الأهـداف التنمويـة علـى أرض الواقـع، ويُسـهم في إرسـاء دعائم اقتصاد متنوع وواعد.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. **الدستور:**

1) الدستور الجزائري المعدل سنة 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

2. **القوانين:**

1) القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 57، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.
2) القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 85، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2006.
3) قانون المالية لسنة 1998.
4) القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادر في 28 ديسمبر 2023
5) .

3. **المراسيم:**

1) المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بتعديل الدستور الجزائر

2) المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60 الصادرة بتاريخ، 21 صفر 1444 هـ /18 سبتمبر 2022

3) المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر "و"حاضنة أعمال"، نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

4) المرسوم التنفيذي رقم 22-299، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، ونُشر بالجريدة الرسمية العدد 60 بتاريخ 20 سبتمبر 2022، ينظم آلية الشباك الوحيد للمشاريع الاستثمارية.

أولا: المراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

1) تمازي موالي الحسن، الإصلاح الجبائي واستراتيجية تحقيق التنمية البشرية، دار الهلال، المغرب، دون طبعة، 2016.

2) حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، دون سنة نشر.

3) رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، 1971.

4) عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1996.

5) محمد سعيد فرهودة، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دون طبعة، 1990.

2. المقالات والمجلات

1) أنور عيدة، مريم صيد، "الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 7، العدد 1، 2024.

2) بولحيلة عبد الكريم، "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، المجلد 4، العدد 3، 2017.

3) زنات السعيد، عوينة فاطمة، "من منظور الجباية المحلية"، مجلة الاقتصاديات المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 9، العدد 1، 2024.

4) زين الدين زديغة، "حزمة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الجبائية في 2024"، جريدة المساء الإلكترونية، 11 جانفي 2024.

5) سعاد قوفي، صفاء زايدي، "الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة المجلد 6، العدد 2، 2022.

6) شعوادي سفيان، "الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الإدارة الضريبية"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2023.

7) عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين، "الإصلاحات الجبائية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية"، مجلة دراسات جبائية، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد 11، العدد 1، 2022.

8) علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، المجلد 15، العدد 1، 2022.

9) كشيتي حسني، "العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021.

10) مختاري مصطفى، "السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 25، العدد 2، 2016.

11) ميسوم خالد، "العدالة الضريبية كمعيار للأمن القانوني"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة تيارت، المجلد 16، العدد 1، 2023.

12) ناصر دادي عدون، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 2، 2001.

13) ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 9، 2009.

3. الأطروحات والرسائل باللغة العربية:

1) خضار فايزة، ''الامتيازات الجبائية ودورها في تدعيم الاستثمار''، مذكرة تكميلية لنيل ،شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي ،2016/2017

2) سارة محمد، ''الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم .الجزائر''، رسالة ،ماجيستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة ،2009/2008

3) محمد بن الحوزي، الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998.

4. مواقع إلكترونية:

1) إذاعة الجزائر، "أهم التدابير الجبائية لسنة 2022"، متاح عبر: https://www.radioalgerie.dz/news/tadabir-jibaiya-2022، تم الاطلاع بتاريخ: 2025/04/23.

2) المديرية العامة للضرائب، "الضريبة على أرباح الشركات"، متاح عبر: https://www.mfdgi.gov.dz/taxes/ibs، تم الاطلاع بتاريخ: 2025/05/26.

3) المديرية العامة للضرائب، "الدخل العقاري"، متاح عبر: https://www.mfdgi.gov.dz/taxes/rental-income، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/04/18.

4) جريدة المصدر الاقتصادي، حسان بوزنون، "قانون المالية 2025"، متاح عبر: https://elmassdar.dz/articles/finance-law-] 2025](https://elmassdar.dz/articles

5. المراجع الأجنبية:

1.

2. "Investing in Morocco: Why Choose Morocco? Where to Establish Your Industrial Unit? How to Finance Your Investment?", Mondaq.2025 يونيو 11 اطلاع ،نسخة ثانية ,

3. Chennoufi, Wassim. "La fiscalité des entreprises étrangères en Algérie : un levier d'attractivité", Revue des Sciences Commerciales, 16, no. 4 :(2017 أبريل 15)

4. Djelil Zinelaabidine & Laridji Amine. "L'interventionnisme fiscal en Algérie", Revue Algérienne des Études Fiscales, 2019 :

5. Djelil Zinelaabidine & Laridji Amine. "L'interventionnisme fiscal en Algérie", Revue Algérienne des Études Fiscales, 2019 :

6. Hamidi, Lies. “La loi N° 22-18 du 24 juillet 2022 relative à l’investissement : Garanties accordées, stabilité de la loi et autres procédures de règlement des conflits.” ECOTIMES, 19 مايو 2024.
7. Ibig.(توسيع محتوى مُقتبس في الدليل) .
8. Nazali. “Investing in Morocco: Why Choose Morocco? Where to Establish Your Industrial Unit? How to Finance Your Investment?”, Mondaq.2025 يونيو 11 إحاطته بتاريخ ,
9. PwC" .الجزائر E-alerte – Mesures introduites par la Loi n° 22-18 relative à l’investissement فرانسودات عبر ,"Scribd 8 يونيو اطلاع بتاريخ ، 2025.
10. Rédaction AE. “AAPI : plus de 700 projets d’investissement déclarés منذ début 2025.” Algerie Eco, 17 فبراير 2025.
11. Régis Bourbonnais. Analyse des données en économie, 2015.
12. Reuters. “Morocco’s finance hub to change tax regime after EU criticism. 2025 يونيو 11 اطلاع ،(2019) نُشِرت ،"

الملاحق

الملاحـق

الملحق رقم1

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
SERVICES DU PREMIER MINISTRE
AGENCE ALGERIENNE DE PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT
GUICHET UNIQUE DECENTRALISE D'ORAN

DEMANDE D'ENREGISTREMENT DE L'INVESTISSEMENT

Date : .....

Je soussigné(é) **Mr BENAROUSSA OMAR**.....né(e) le …**22/01/1989**….à ….**RAMKA w.Relizane**…..demeurant **HAI 1IER NOVEMBRE OUED RHIOU RELIZANE** titulaire de la CNI /Passeport n° **105540275**..délivré le **17/07/2017** par **Relizane** en qualité de **Gerant non Associé…**Pour le compte de …**SARL PIOD**……immatriculé au registre de commerce sous le n° **01B0105150-31/00**…en date du ……**09/01/2024**…et titulaire d'un numéro d'immatriculation fiscale (N.I.F) n°…**000131010515018**…

Demande l'enregistrement d'un investissement dans l'/les activité(s) …**Travaux publics et hydrauliques**…..objet des codes **109209**…entre les actionnaires /associés suivants :

* Nom et Prénom : …DJELLOUL DAOUD BELAZIZ……
  -Nationalité : ……ALGERIENNE……
  -Adresse : … ROUTE SIDI M'HAMED BENAOUDA MATMAR RELIZANE…… ….

* Nom et Prénom : …DJELLOUL DAOUD BAGHDAD……
  -Nationalité : ……ALGERIENNE……
  -Adresse : …BLV Millenium residence les Geraniums pos 22/03 Oran…….

* Nom et Prénom : ……DJELLOUL DAOUD ABDELKADER……
  -Nationalité : ……ALGERIENNE……
  -Adresse : …RUE SALHI BENACHIR N°05 MATMAR RELIZANE……

* Nom et Prénom : …DJELLOUL DAOUD MENAOUR……
  -Nationalité : ……ALGERIENNE……
  -Adresse : … HAI CHERIF LAHCEN BETHIOUA ORAN…… ….

1. Type d'investissement :

CREATION : ☐
EXTENSION : ☒ X
REHABILITATION : ☐

2. Description du projet : …**REALISATION DE PROJET DANS LE SECTEUR DES TRAVAUX PUBLICS**……

- Lieu d'implantation :
- Siège social : **Bd Millenium Bloc A Hai Khemisti POS22/03 N°91 BUREAU N01Oran** ……
- Sites d'activités :… **Bd Millenium Bloc A Hai Khemisti POS22/03 N°91 Oran** ……

4. Produits et/ou services envisagés : …**Travaux publics** ……
5. Capacités prévisionnelles de production et/ou de prestation de services : **03 projets/AN**
6. Durée de réalisation (mois) : ……**36 MOIS**……
7. Emplois directs prévus (en sus de ceux existants, éventuellement) : …**80** dont : encadrement : **15**…, maitrise : **25**, exécution :**40** ..

   En cas d'extension, de réhabilitation :

   - Emplois existants : …**13**……
   - Montant des investissements bruts totaux figurant au dernier bilan (en KDA) : …**284 930 KDA**……

8. Montant d'investissement prévisionnel (en KDA) : ……**250 000 KDA**……

الملحق 2

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SERVICES DU PREMIER MINISTRE

AGENCE ALGERIENNE DE PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT
AAPI

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE .....

Modification de l'attestation d'enregistrement d'investissement

N° ...../...../..... du ...../...../.....

Je soussigné (e), Directeur/Directrice du Guichet Unique Décentralisé de.....

Atteste avoir procédé à la modification de l'attestation d'enregistrement n° ...../...../..... du.....

Sur demande introduite par : M/Mme:.....

Agissant en qualité de.....

Pour le compte de .....

1. La modification porte sur le changement de[1]

○	La dénomination commerciale	○	L'adresse du siège social
○	Le numéro du Registre du Commerce	○	L'adresse du lieu d'exercice de l'activité
○	La forme juridique d'exercice de l'activité	○	Le numéro de la carte d'immatriculation
○	Le nom du Gérant	○	Autres à préciser .....

Par ce qui suit :

La dénomination commerciale :

L'adresse du siège social :

Le numéro du Registre du Commerce :

L'adresse du lieu d'exercice de l'activité :

La forme juridique d'exercice de l'activité :

Le numéro de la carte d'immatriculation:

Le nom du Gérant :

Autres à préciser :

1) Cocher la case correspondante

الملحق 3

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT

ANDI

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE .....

ATTESTATION D'ENREGISTREMENT D'INVESTISSEMENT

N°..... Date .....

Je soussigné.....Directeur du Guichet Unique Décentralisé de l'ANDI au niveau de la wilaya de.....atteste avoir procédé à l'enregistrement de l'investissement ci-dessous décrit, sur demande de Mr-Mme.....,né(e)le.....à.....demeurant .....titulaire de la CNI/ Permis de conduire n°.....délivré le.....par..... agissant en qualité de.....pour le compte de....., l'entreprise individuelle/ de l'EURL/ la SARL/SPA/SNC à capitaux nationaux résidents ou à capitaux mixtes, domiciliée..... , enregistrée au registre de commerce sous le n°.....en date.....et titulaire d'un numéro d'identification fiscale (N.I.F) n° .....du.....constituée, pour l'exercice de (l')(s) activité(s) objet des codes ..... entre les principaux actionnaires/associés suivants :

- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....

- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....
- Nom et prénom :.....
- Nationalité :.....
- adresse : .....

1. **Type d'investissement :**

a- ☐ CREATION

b- ☐ EXTENSION Quantitative ☐ Qualitative ☐

c- ☐ REHABILITATION :

- ☐ Rationalisation ☐ Modernisation ☐ Augmentation de Productivité
- ☐ Remplacement ou renouvellement à l'équivalent ☐ Réactivation

2. Désignation et description du projet :.....
.....
.....
.....

قائمة الفهارس والمحتويات

شكر وعرفان...../

اهداء..... /

مقدمة: 2

الفصل الأول: الإطار النظري للضمانات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار.....8

المبحث الأول: الأسس القانونية والتنظيمية للضمانات الجبائية في الجزائر: 9

المطلب الأول: القواعد الدستورية والتشريعية للضمانات الجبائية:.....9

الفرع الأول: النصوص القانونية المنظمة للضرائب والضمانات الجبائية:.....10

أولًا: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 10

ثانيا: قانون الضرائب غير المباشرة:.....14

الفرع الثاني: تأثير الإصلاحات الدستورية والتشريعية على السياسة الجبائية:.....15

أولًا: التأثيرات الدستورية على السياسة الجبائية:.....17

ثانيًا: التأثيرات التشريعية على السياسة الجبائية:.....18

الفرع الثالث: العلاقة بين النظام الضريبي والاستثمار:.....21

أولاً: تطور النظام الضريبي في الجزائر: 21

ثانيًا: تأثير النظام الضريبي على بيئة الاستثمار:.....22

ثالثًا: الإصلاحات الضريبية الأخيرة و أثرها على الاستثمار: 23

المطلب الثاني: دور الإصلاحات الجبائية في تحسين مناخ الاستثمار: 24

الفرع الاول: أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالحوافز للضريبية:.....25

أولا: دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة:.....25

ثانيا: تحفيز الاستثمار في المناطق الجنوبية:.....26

ثالثا: دعم البحث والتطوير: 26
رابعا: تشجيع النشاطات السياحية: 27
خامسا: تعزيز الامتثال والانصاف الضريبيين: 27
الفرع الثاني: الإصلاحات الجبائية وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية: 28
اولا: التوجهات العامة للإصلاحات الجبائية: 28
ثانيا: أبرز التدابير في قانون المالية لسنة 2023؛ 30
ثالثا: التدابير الجبائية في مشروع قانون المالية لسنة 2024: 30
الفرع الثالث: مدى استجابة المستثمرين لهذه الإصلاحات: 32
اولا: تعزيز الاستقرار القانوني والجبائي: 32
ثانيا: تحفيز الاستثمار من خلال الحوافز الضريبية: 33
ثالثا: استجابة المستثمرين المحليين والأجانب للحوافز الضريبية: 34
المبحث الثاني: دور الضمانات الجبائية في تحفيز الاستثمار: 36
المطلب الأول: تأثير الامتيازات الجبائية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية: 36
الفرع الأول: الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وتأثيرها على جذب المستثمرين: 37
أولا: التأثير على الاستثمارات المحلية: 37
ثانيا: التأثير على الاستثمارات الأجنبية: 38
الفرع الثاني: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة: 40
أولًا: الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة: 40
ثانيًا: التسهيلات الجبائية المقررة في قانون المالية لسنة 2025: 42
الفرع الثالث: مقارنة الامتيازات الضريبية بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية: 43
أولًا: الامتيازات الضريبية للاستثمارات الوطنية: 44
ثانيا: الامتيازات الضريبية للاستثمارات الأجنبية: 47
أولا: مرحلة الإنجاز في إطار الاستثمارات الأجنبية وفقًا للقانون 22-18: 47

ثانيا: مرحلة الاستغلال في إطار الاستثمارات الأجنبية وفقًا للقانون 22-18: 49
المطلب الثاني: آليات تعزيز الثقة الضريبية للمستثمرين: 50
الفرع الأول: استقرار النظام الجبائي و أثره على قرارات المستثمرين:.....50
الفرع الثاني: الشفافية في المعاملات الجبائية ودورها في تحسين بيئة الأعمال: 52
الفرع الثالث: تحديات تطبيق الضمانات الجبائية على أرض الو اقع:.....53
ملخص الفصل الأول:.....56
الفصل الثاني: تقييم فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجز ائري.....58
المبحث الأول: فعالية الضمانات الجبائية في التشريع الجز ائري:.....59
المطلب الأول: مدى تكريس النصوص القانونية للضمانات الجبائية: 59
الفرع الأول: تحليل الإطار القانوني للإعفاءات والتخفيضات الضريبية.....60
أولا: قراءة تحليلية في النصوص المنظمة للإعفاءات والتخفيضات الضريبية:.....60
ثانيا التركيب القانوني للإعفاءات والخصومات:.....62
الفرع الثاني: مدى احترام مبدأ الأمن القانوني والاستقرار الجبائي:.....65
أولاً: التجذّر القانوني لضمان الاستقرار التشريعي: 66
ثانياً: قوة الحقوق المكتسبة وقابليتها للمساءلة القضائية: 68
ثالثاً: حدود التطبيق العملي وحماية المستثمر من المخاطر التشريعية: 70
رابعا: الإشكالات العملية في تطبيق الضمانات الجبائية: 72
الفرع الثالث: غياب التنسيق بين الجهات المتدخلة في تفعيل الامتيازات الجبائية:.....73
أولًا: تعدد الجهات وتضارب الصلاحيات: 73
ثانيًا: اشكالية التنسيق المؤسساتي وغياب الربط الإلكتروني:.....75
الفرع الثالث: حدود التقييم المؤسسي للأثر الحقيقي للامتيازات الجبائية:.....78
اولا: قاعدة البيانات الكمّية المتاحة:.....78
ثانيا: تشخيص آثار الانفصال بين الكم والكيف في الامتيازات الجبائية: 81

أولًا: الجدول الإحصائي لتطور عدد المشاريع المسجلة وقيمتها (2019–2024) 81
ثانيًا: توزيع المشاريع حسب وضعية التنفيذ: 83
المبحث الثاني: الضمانات الجبائية في التشريعات المقارنة: 87
المطلب الأول: نماذج تشريعية مقارنة في مجال الامتيازات الجبائية للاستثمار:.....87
الفرع الأول: التجربة المغربية: الإعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة والقطاعات ذات الأولوية:.....88
اولا: الإطار القانوني والتنظيمي:.....88
ثانيا: الإعفاء من الضريبة على الشركات (CIT): 92
الفرع الثاني: التجربة التونسية: الحوافز الجبائية للمشاريع التكنولوجية والمؤسسات الناشئة: 94
أولا: الإعفاء الضريبي من الضريبة على الشركات (CIT):.....94
ثانيا: آليات الدعم اللوجستي والمالي: 95
ثالثا: الحوافز الضريبية للمستثمرين: 96
الفرع الثالث: التجربة المصرية: امتيازات جبائية متطورة للمناطق الاقتصادية والاستثمار الأجنبي:.....97
أولا: الإطار التشريعي والدعائم التنظيمية:.....97
ثانيا: الامتيازات الجبائية: 98
ثالثا: الدعم المالي واللوجستي:.....98
المطلب الثاني: مدى إمكانية الاستفادة من التجارب المقارنة في إصلاح النظام الجبائي الجزائري: 99
الفرع الأول: أوجه التوافق والاختلاف بين النظام الجزائري والنماذج المقارنة:.....100
أولًا: مظاهر التوافق بين التشريعات:.....100
ثانيًا: مظاهر الاختلاف بين النماذج المقارنة والنظام الجزائري: 101
الفرع الثاني: الآليات نجاح التجارب الدولية المقارنة.....103

ملخص الفصل الثاني:.....106
خاتمة 102
الملاحق.....116
الملحق رقم1.....116
الملحق 2.....117
الملحق 3.....118
قائمة الفهارس والمحتويات 120

ملخص المذكرة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع فعالية الضمانات والتحفيزات الجبائية في دعم الاستثمار داخل الإطار القانوني الجزائري، من خلال تسليط الضوء على مدى انسجام النصوص التنظيمية، خصوصًا قانون الاستثمار رقم 22-18، مع واقع التطبيق. وقد بيّنت نتائج التحليل أنّ الامتيازات الجبائية تمثل أداة محورية لجذب الاستثمار، غير أنّ فعاليتها الفعلية تظل رهينة بمعوقات إدارية وتداخل في الصلاحيات وغياب آليات التقييم والشفافية، ما يقلّص من أثرها على استقطاب رؤوس الأموال وتحفيز النمو الاقتصادي النوعي.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الجبائية، قانون الاستثمار، الامتيازات الضريبية، فعالية السياسات، مناخ الأعمال.

Aabstract:

This study examined the effectiveness of tax guarantees and incentives in supporting investment within the Algerian legal framework, with a focus on the coherence between regulatory texts—particularly Investment Law No. 22-18—and their practical implementation. The findings reveal that while tax incentives constitute a key tool for attracting investment, their actual impact remains constrained by administrative obstacles, overlapping institutional mandates, and the lack of evaluation and transparency mechanisms, which ultimately limit their contribution to attracting capital and fostering qualitative economic growth.

Keywords: tax incentives, investment law, tax exemptions, policy effectiveness, business climat.